المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵇⵇⵉⵎ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ ⵜⴰⵣⵔⴼⴰⵏⵜ

26/28

22 يوليو 2026

**السيد نائب الرئيس الأول لمحكمة النقض**

**السيدة والسادة الرؤساء الأولون لمختلف محاكم الاستئناف**

**السيدات والسادة رؤساء مختلف المحاكم الابتدائية**

**الموضوع:** حول القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية.

**سلام تام بوجود مولانا الإمام**

**وبعد ؛**

كما لا يخفى عليكم، فقد نُشر بالجريدة الرسمية عدد 7485 بتاريخ 5 رمضان 1447 (23 فبراير 2026) الظهير الشريف رقم 07.1.26 الصادر في 22 من شعبان 1447 (11 فبراير 2026) بتنفيذ القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية، والذي سيدخل حيز التنفيذ بعد ستة (6) أشهر من تاريخ نشره (المادة 643)، والذي يصادف يوم 24 غشت 2026.

ويندرج إصدار هذا القانون في سياق تحديث المنظومة القانونية الوطنية، بما يُسهم في الرفع من نجاعة أداء المحاكم، وتحسين جودة الخدمات القضائية، وتيسير الولوج إلى العدالة، وضمان شروط المحاكمة العادلة، وتحقيق العدالة الإجرائية، وتسريع وتيرة تنفيذ المقررات القضائية.

وفي هذا السياق، فقد انصبت المقتضيات الجديدة التي جاء بها قانون المسطرة المدنية على إعادة النظر في المبادئ العامة المؤطرة للتقاضي، وإعادة تنظيم قواعد الاختصاص،

المملكة المغربية - الرئيس المنتدب - المجلس الأعلى للسلطة القضائية

وتدقيق أدوار مختلف المتدخلين في الدعاوى المدنية، مع إدماج التحول الرقمي في تدبير الإجراءات القضائية، وتيسير عملية التنفيذ. وذلك وفق التفصيل التالي:

## أولا: تكريس المبادئ العامة المؤطرة للتقاضي وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة

كرس قانون المسطرة المدنية الجديد مجموعة من القواعد الأساسية التي تؤطر إجراءات سير الدعوى بما يضمن الحياد والاستقلال والتجرد، واحترام حقوق الدفاع، وعدم عرقلة حسن سير العدالة، وذلك من خلال التأكيد على مجموعة من المبادئ أهمها:

- ممارسة القضاة لمهامهم باستقلال وتجرد ونزاهة واستقامة، في إطار السهر على ضمان مساواة الجميع، أشخاصاً ذاتيين أو اعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، أمام القضاء، وعلى حماية حقوقهم وأمنهم القضائي (المادة 2)؛
- منع قضاة الأحكام، تحت طائلة البطلان من النظر في قضية في أي مرحلة من مراحل التقاضي، إذا سبق لهم إبداء الرأي أو الترافع أو الشهادة في موضوعها، بأي صفة أو وسيلة كانت، أو شاركوا بأي وجه من الوجوه، أو بحكم وظيفة أو مهنة ما في إصدار المقرر المطعون فيه (المادة 4)؛
- التأكيد على المبدأ الدستوري المتعلق بإلزام القضاة بإصدار الأحكام داخل أجل معقول (المادة 5)؛
- وجوب استدعاء الأطراف بصفة قانونية، وتمكينهم من بسط أوجه دفاعهم قبل إصدار أي حكم على أي طرف في الدعوى، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك (المادة 6)؛
- تخويل الجهة القضائية التي تنظر في الدعوى صلاحية الإذن للقاصر المميز، الذي ليس له نائب شرعي، أو لم تتأت النيابة عنه، بالتقاضي أمامها، أو بطلب الصلح فيما له مصلحة ظاهرة (المادة 11)؛
- التنصيص على مسطرة الإقرار بالمستند ودعوى الزور الأصلي، ، وذلك تماشياً مع المفهوم الجديد للمصلحة، والتي تشمل المصلحة المحتملة المنصوص عليها في المادة 12 (المادتان 159 و170)؛



المملكة المغربية * المجلس الأعلى للسلطة القضائية
الرئيس المنتدب

- تمكين الطرف المتضرر من الحكم الصادر ضده ابتدائياً وانتهائياً وفق مقتضيات المادتين 30 و331 من تقديم طلب إلغاء هذا الحكم أمام رئيس المحكمة الابتدائية، وذلك في حالات محددة (المادة 32)؛

- التنصيص على تأخير القضية إلى جلسة أخرى، في حالة عدم احترام الأجل الفاصل بين الاستدعاء وتاريخ الجلسة، إذا تمسك الطرف المعني بالأجل المنصوص عليه قانوناً أثناء حضوره أمام هيئة المحكمة (المادة 88)؛

- التأكيد على مبدأ النطق بالأحكام وهي محررة كاملة (المادتان 109 و365)؛

- تحديد المحكمة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية، حسب الحالة، أجل إيداع المبلغ الذي يتطلبه القيام بإجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى في 15 يوماً من تاريخ تبليغ الطرف المعني بالأمر التمهيدي (المادة 119)؛

- التنصيص على وجوب استدعاء الأطراف ودفاعهم ووكلائهم لحضور إنجاز الخبرة وإجراء المعاينة والبحث، صوناً لحقوق الدفاع (المواد 127 و131 و136)؛

- توسيع مفهوم إنكار العدالة ليشمل رفض القضاة اتخاذ الإجراءات اللازمة، والتأخير لعدة مرات، ورفض البت في الطلبات، ورفض إصدار مقرر في قضية جاهزة بعد حلول تاريخ إدراجها في الجلسة، ما لم يكن هناك مبرر مشروع (المادة 419)؛

- تغيير الجهة المختصة بتوجيه الإخطار إلى القاضي في حالة إنكار العدالة من رئيس كتابة الضبط إلى رئيس المحكمة وفق التفصيل الوارد في المادة 420.

## ثانيا: ترشيد ممارسة الحق في التقاضي وتشجيع الحلول الودية للنزاعات:

أعاد قانون المسطرة المدنية الجديد تأطير ممارسة الحق في التقاضي بربطه بحسن النية وعدم عرقلة حسن سير العدالة. ويكتسي هذا المستجد أهمية عملية بالنظر لما قد تعرفه بعض النزاعات من استعمال تعسفي للدفوع أو الطلبات أو طرق الطعن، يكون القصد منها هو المماطلة أو تعطيل البت.

ومن المستجدات التي جاء بها القانون الجديد بهذا الخصوص ما يلي:

- التنصيص على إمكانية طلب التعويض عن التقاضي بسوء نية، سواء أثناء سريان الدعوى أو بموجب دعوى مستقلة (المادة 10)؛

المملكة المغربية * المجلس الأعلى للسلطة القضائية * الرئيس المنتدب

- توسيع مفهوم المصلحة القائمة والمشروعة، واعتبار المصلحة المحتملة كافية لإقامة الدعوى إذا كان الغرض من الطلب أو الدفع، الاحتياط لدرء ضرر محدقٍ يُخشى زوال ودليل آثار إثباته عند المنازعة فيه (المادة 12)؛
- التنصيص على وجوب مساهمة الأطراف في إجراءات تحقيق الدعوى وفقاً لما تقتضيه قواعد التقاضي بحسن النية (المادة 117)؛
- وجوب الحكم على المدين بغرامة لفائدة الخزينة العامة لا تقل عن نسبة 5% ولا تفوق نسبة 15% من مبلغ الدين المحكوم به، إذا رأت المحكمة أن التعرض أو الاستئناف المتعلق بالأمر بالأداء لم يُقصد منهما إلا المماطلة والتسويف (المادة 243)؛
- التنصيص على الإمكانية المتاحة للطرف المتضرر من تعرض الغير الخارج عن الخصومة، الذي لم يُستجب لتعرضه، أن يتقدم بطلب التعويض عن التقاضي بسوء نية والتسويف والمماطلة، في المرحلة التي توجد عليها الدعوى، كما يمكنه تقديم طلب التعويض بدعوى مستقلة (المادة 350)؛
- التنصيص على الإمكانية المتاحة للمطلوب في النقض في تقديم طلب لمحكمة النقض للمطالبة بتعويض عن الضرر الذي لحقه بسبب الطعن التعسفي (المادة 399)؛

وفي المقابل، أطر قانون المسطرة المدنية الجديد آليتي الصلح والوساطة، باعتبارهما وسيلتين أساسيتين تهدفان إلى تعزيز العدالة التصالحية، حيث نص في هذا السياق على ما يلي:

- تخويل المحكمة، تلقائياً أو بناء على طلب أحد الأطراف، صلاحية عرض الصلح على طرفي النزاع، والأمر تبعاً لذلك بحضور الأطراف شخصياً أو من يمثلهم بوكالة خاصة أو انتداب، مع إمكانية إسناد إجراء هذا الصلح إلى دفاع الأطراف أو المساعدين الاجتماعيين أو الأشخاص الذين تُقدر المحكمة أنهم مؤهلون لهذه الغاية، ويتم تسجيل الصلح الذي تم بين الأطراف، بمقتضى حكم غير قابل لأي طعن (المادة 8)؛
- تخويل المحكمة صلاحية دعوة الأطراف إلى حل النزاع عن طريق الوساطة، مع تسجيل الاتفاق الذي يتم بينهم بناء على ذلك بمقتضى حكم غير قابل لأي طعن (المادة 9).

## ثالثا: تعزيز خصوصية القضاء الإداري:

كرس قانون المسطرة المدنية الجديد تحولا تشريعياً هاماً على مستوى تنظيم القضاء المتخصص، تمثل في الانتقال من نظامٍ يقوم على قوانين إجرائية خاصة إلى نظام مسطري موحد، حيث قام هذا النص القانوني بنسخ كل من القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث المحاكم التجارية، والقانون رقم 41.90 المحدث للمحاكم الإدارية، وكذا القانون رقم 80.03 المحدث لمحاكم الاستئناف الإدارية، وعمل على تجميع كافة المقتضيات المتعلقة باختصاص المحاكم التجارية والمحاكم الإدارية، مع الحفاظ على خصوصيات كل مسطرة.

وقد تضمن القانون الجديد عدة مستجدات تهم القضاء الإداري، والتي تروم الارتقاء بهذا التخصص القضائي، وجعله آلية تساهم في تكريس التوازن المنشود بين الإدارة والمواطن.

ومن أبرز المستجدات التي تضمنها القانون الجديد بهذا الخصوص ما يلي:

- تعزيز الولوج إلى القضاء الإداري من خلال إعادة تنظيم المساعدة القضائية، وذلك عن طريق:
  - إسناد صلاحية منح المساعدة القضائية لكل من رئيس المحكمة الابتدائية الإدارية ورئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بالمحكمة الابتدائية، طبقاً للمسطرة المعمول بها في هذا المجال وما لم ينص القانون على خلاف ذلك، مع جعل قرار رفض منح المساعدة القضائية قابلا للاستئناف أمام الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية، أو أمام رئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف، حسب الحالة (المادة 43)؛
  - إسناد صلاحية منح المساعدة القضائية لكل من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف الإدارية ورئيس القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف، طبقاً للمسطرة الجاري بها العمل في هذا المجال (المادة 215).
- توسيع حالات الإعفاء من الرسم القضائي لتشمل المنازعات الإدارية المنصوص عليها في المواد 46 و50 و51 و215؛

المملكة المغربية - المجلس الأعلى للسلطة القضائية - الرئيس المنتدب

- إدراج مفهوم العلم اليقيني ضمن أسباب بدء سريان أجل دعوى الإلغاء (المادة 47)؛
- تنظيم آثار التظلم الإداري المسبق وآجاله (المادة 47)؛
- اعتبار اللجوء إلى مؤسسة الوسيط سبباً لقطع أجل الطعن بالإلغاء (المادة 49)؛
- إلزام المحكمة بالبت في طلب وقف تنفيذ القرار الإداري داخل أجل محدد (المادة 48)؛
- إقرار الأثر الواقف للطعن بالنقض بالنسبة لتنفيذ المقررات الصادرة في القضايا الإدارية ضد الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها وباقي أشخاص القانون العام، بما يرتبه ذلك من آثار مباشرة على مسطرة التنفيذ (المادة 383)؛
- إلزام إدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومجموعاتها وباقي أشخاص القانون العام بالإدلاء عبر المنصة الإلكترونية بعناوينها الإلكترونية وأرقام هواتفها، بما يدعم رقمنة إجراءات التبليغ والتواصل القضائي ويُسهم في تسريع معالجة المنازعات الإدارية (المادة 626)؛
- تقليص أجل المطالبة بتقدير زائد القيمة في منازعات نزع الملكية من ثمان (8) سنوات إلى أربع (4) سنوات، بموجب تعديل الفصل 62 من القانون رقم 7.81، بالنظر لما يرتبه ذلك من آثار مباشرة على الدعاوى المعروضة على المحاكم الإدارية (المادة 642)؛
- تكريس الحماية القانونية لأموال وممتلكات الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها من الحجز التنفيذي والحجز لدى الغير (المادتان 502 و572).

## رابعا: إعادة تنظيم دور النيابة العامة أمام المحاكم المدنية:

نظم القانون رقم 58.25 تدخل النيابة العامة أمام المحاكم المدنية وفق تصور أكثر وضوحاً من خلال التمييز بين تدخلها كطرف أصلي وتدخلها كطرف منضم، وتحديد الآثار الإجرائية المترتبة عن كل صفة. فعندما تكون النيابة العامة طرفا أصلياً، يكون لها ما للخصوم من حقوق، وتمارس طرق الطعن وفق الضوابط المحددة قانوناً باستثناء التعرض. أما عندما تكون طرفاً منضماً فإن دورها يظل مرتبطاً بالإدلاء بالمستنتجات، ولا تمارس طرق الطعن إلا إذا نص القانون على ذلك.

ومن أهم المستجدات التي تضمنها القانون الجديد في هذا الباب ما يلي:

- تمكين النيابة العامة المختصة، وإن لم تكن طرفاً في الدعوى، ودون التقيد بآجال الطعن القانونية، من طلب التصريح ببطلان كل مقرر قضائي مخالف للنظام العام داخل أجل خمس (5) سنوات من تاريخ صيرورة هذا المقرر حائزاً لقوة الشيء المقضي به، متى ثَبُتَ أنه صدر بناء على تزوير أو استعماله، أو باستعمال وسائل تدليسية أو باستعمال الغش، على أن يقدم الطعن أمام المحكمة المصدرة للمقرر القضائي، وبناء على أمر كتابي يصدره الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض (المادة 17)؛
- إقرار فورية تبليغ بعض القضايا إلى النيابة العامة بمجرد تقييدها، وإدلاء هذه الأخيرة بمستنتجاتها في أي حالة كانت عليها الدعوى قبل إقفال باب المناقشة، وإمهالها للاطلاع بناء على طلبها لمدة تحددها المحكمة، يبدأ سريانها من تاريخ التوصل بالملف مشتملا على مستندات الخصوم ومذكراتهم التي يمكن لها أخذ نسخ منها (المادة 20)؛
- تبليغ النيابة العامة بجدول الجلسات من أجل تمكينها من الاضطلاع بدورها القانوني (المواد 90 و360 و393)؛
- التنصيص على عدم إلزامية حضور النيابة العامة في الجلسات المدنية ولو كانت طرفاً أصلياً، مع الاكتفاء بالإدلاء بمستنتجاتها الكتابية (المادة 21).

## خامسا: تأطير قواعد الاختصاص:

سعياً لإرساء قواعد مسطرية من شأنها تعزيز دور القضاء في ضمان حسن سير العدالة، أعاد القانون رقم 58.25 تنظيم قواعد الاختصاص النوعي والقيمي والمكاني والدولي في إطار رؤية تروم ضبط توزيع الاختصاص القضائي بين مختلف المحاكم.

كما اتجه المشرع إلى جعل بعض قواعد الاختصاص ذات طابع أكثر صرامة، خاصة فيما يتعلق بإثارة عدم الاختصاص النوعي تلقائياً، وضبط شروط الدفع بعدم الاختصاص المحلي، وإعادة تحديد الاختصاص القيمي المؤثر في قابلية الأحكام للطعن، إضافة إلى تأطير الاختصاص القضائي الدولي بنصوص صريحة، بهدف ضمان نظر الدعوى أمام الجهة القضائية المحددة لها قانوناً، وذلك وفق التفصيل التالي:

### 1- مراجعة قواعد الاختصاص النوعي والمحلي والقيمي، وذلك من خلال:



المملكة المغربية - المجلس الأعلى للسلطة القضائية - الرئيس المنتدب

- تعميم صلاحية محاكم أول درجة في إثارة الدفع بعدم الاختصاص النوعي تلقائياً، مع البت فيه بموجب حكم مستقل، داخل أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ إثارته، فضلا عن عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (المادة 27)؛

- إمكانية اتفاق الأطراف كتابة على اختيار المحكمة المختصة محلياً (المادة 28)؛

- تحديد الاختصاص القيمي الانتهائي للمحاكم الابتدائية إذا كانت قيمة الطلب تساوي أو تقل عن 10.000 درهم (المادة 30)؛

- التنصيص على اختصاص المحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة بالنظر في القضايا التجارية التي لا تتجاوز قيمتها 80.000 درهم، وذلك في حالة عدم وجود محكمة تجارية بدائرة نفوذها، كما تختص، في هذه الحدود، في جميع الطلبات المقابلة وطلبات المقاصة (المادة 31)؛

- إسناد الاختصاص للمحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري بالنظر في النزاعات المتعلقة بالوضعية الفردية للأشخاص المعينين بظهير شريف أو بمرسوم، مع مراعاة مقتضيات الفصل 114 من الدستور والمادة 101 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية (المادة 38)، بعدما كان هذا الاختصاص منعقدا حصريا للمحكمة الإدارية بالرباط بمقتضى القانون 41.90 الذي تم نسخه؛

- توحيد قواعد الاختصاص المحلي وملاءمتها مع مدونة الأسرة بخصوص طلب الإذن بالإشهاد على الطلاق وطلب التطليق، وذلك بجعل الاختصاص منعقدا للمحكمة الابتدائية التي يوجد بدائرة نفوذها بيت الزوجية أو موطن الزوجة أو محل إقامتها بالمغرب أو المحل الذي أُبرم فيه عقد الزواج، حسب الترتيب (المادة 274).

## 2- تنظيم الاختصاص القضائي الدولي:

استحدث قانون المسطرة المدنية الجديد اختصاصاً جديداً تمثل في الاختصاص القضائي الدولي، حيث أصبحت محاكم المملكة تتولى في هذا الصدد، ما يلي:

- النظر في الدعاوى المرفوعة ضد طرف مغربي ولو لم يكن له موطن أو محل إقامة بالمغرب، مع استثناء دعاوى العقار الموجود في الخارج (المادة 72)؛

- النظر في الدعاوى المرفوعة ضد طرف أجنبي له موطن أو محل إقامة بالمغرب، مع استثناء دعاوى العقار الموجود في الخارج (المادة 73)؛
- النظر، في بعض الحالات المحددة حصراً، في الدعاوى التي ترفع ضد الأجنبي الذي ليس له موطن أو محل إقامة بالمغرب، مع امتداد هذا الاختصاص إلى الطلبات العارضة وكل طلب مرتبط بالدعاوى الأصلية (المادة 74)؛
- منح الاختصاص لمحاكم المملكة بالنظر في الدعاوى التي لا تدخل في اختصاصها إذا قبل المدعى عليه ولايتها صراحة أو ضمنياً، باستثناء تلك المتعلقة بعقار يوجد في الخارج (المادة 75).

## سادسا: تحديث قواعد رفع الدعوى ومساطر التبليغ وتدبير الخصومة وتجهيز القضايا:

### 1- بالنسبة لقواعد رفع الدعوى:

اعتمد القانون رقم 58.25 مقتضيات دقيقة بخصوص تقييد الدعوى، وعزز الدور التدبيري للمحكمة في تجهيزها. ومن أهم المستجدات التي تضمنها القانون الجديد بهذا الخصوص، التنصيص على إمكانية تقديم الدعوى أمام محاكم أول درجة بمقال مكتوب أو بطريقة إلكترونية، مع وجوب تضمين المقال، تحت طائلة عدم القبول، بيانات محددة (المادتان 76 و77)، من بينها:

- رقم البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية للمدعي أو ما يقوم مقامها؛
- الإسم الشخصي والعائلي لمحامي المدعي ورقمه الوطني والهيئة التي ينتمي إليها، وعنوان بريده الإلكتروني، في حالة تقديم الدعوى بواسطة محام؛
- إذا تعلق الأمر بشخص اعتباري، وجوب الإشارة إلى اسمه وممثله القانوني ونوعه ومقره الاجتماعي أو مقر الفرع التابع له، وعنوانه المضمن في السجل التجاري وعنوان بريده الإلكتروني.

### 2- بالنسبة لمساطر التبليغ:

يشكل موضوع التبليغ أحد أهم مرتكزات الإصلاح، بالنظر إلى ارتباطه المباشر بضمانات المحاكمة العادلة وصحة الإجراءات وسلامة احتساب الآجال. وقد أعاد القانون



المملكة المغربية - المجلس الأعلى للسلطة القضائية - الرئيس المنتدب

رقم 58.25 تنظيم هذا المجال بصورة شاملة، سواء على مستوى القواعد التقليدية أو من خلال إدماج التبليغ الإلكتروني وربطه بالنظام المعلوماتي.

ومن بين المستجدات التي تضمنها القانون الجديد بهذا الخصوص ما يلي:

- إرساء نظام قانوني خاص بالمخابرة مع الأطراف أو وكلائهم، من خلال اعتبار مكتب المحامي محلا للمخابرة، وإضفاء الحجية على التبليغات الموجهة إلى حسابه الإلكتروني أو بريده الإلكتروني المعد لهذا الغرض مع مراعاة الاستثناءات المتمثلة في الأحكام التمهيدية القاضية بتحملات مالية، والأحكام الفاصلة في الدعوى (المادتان 78 و353)؛

- إلزام كل طرف في الدعوى بإشعار المحكمة بكل تغيير يقع في عنوانه أو محل المخابرة معه، وإلا اعتُبر كل تبليغ في آخر محل أو عنوان مدلى به، صحيحاً ومنتجاً لآثاره (المادتان 77 و216)؛

- اعتبار تبليغ الاستدعاءات بواسطة المفوضين القضائيين هو الأصل، مع إمكانية أن تأمر المحكمة عند الاقتضاء بتبليغ الاستدعاء بواسطة أحد موظفي كتابة الضبط، أو بالطريقة الإدارية، أو عن طريق البريد المضمون (المادة 83)؛

- إلغاء مسطرة التبليغ بواسطة القيم (المادة 86)؛

- اعتماد العنوان المضمن بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية كمرجعٍ احتياطي لإجراء التبليغ عند تعذر إنجازه في العنوان المدلى به، مع إضفاء الحجية القانونية على هذا التبليغ واعتباره صحيحاً ومنتجاً لآثاره (المادتان 86 و610)؛

- اعتبار التبليغ صحيحاً ومنتجاً لآثاره القانونية في الحالة التي يتخلف فيها المدعى عليه عن الحضور، ولا تتوصل المحكمة بإفادة التبليغ خلال الجلسة التي استُدعي إليها، ويتبين في الجلسة الموالية أنه توصل بالاستدعاء بشكل قانوني (المادة 88)؛

- ضبط آجال الحضور والفاصل الزمني بين الاستدعاء والجلسة، وذلك بتحديد أجل 5 كأيام كفاصل زمني بين تبليغ الاستدعاء وتاريخ الجلسة إذا كان عنوان المبلغ إليه يقع داخل دائرة نفوذ المحكمة، و15 يوماً إذا كان عنوان المبلغ إليه يقع خارج هذه الدائرة، و3 أشهر إذا لم يكن للطرف موطن أو محل إقامة داخل تراب المملكة. (المادتان 88 و89)؛

المملكة المغربية - المجلس الأعلى للسلطة القضائية - الرئيس المنتدب

- منع تبليغ أي طي قضائي، قبل الساعة السابعة صباحاً وبعد الساعة العاشرة ليلا، إلا في حالات الضرورة، وبناء على إذن مكتوب ومعلل من طرف رئيس المحكمة أو من ينوب عنه، أو من طرف رئيس الهيئة أو القاضي المقرر أو القاضي المكلف بالقضية أو من طرف قاضي التنفيذ (المادة 82)؛
- التنصيص على تبليغ الأحكام الصادرة حضورياً إلى الأطراف أو وكلائهم الحاضرين بالجلسة من قبل كاتب الضبط بشكل فوري (المادة 111)؛
- إمكانية تبليغ المقرر بمكتب المحامي بناء على موافقته (المادة 115)؛
- التنصيص على حجية التبليغ المنجز للمبلغ إليه في موطنه المختار (المواد 84 و204 و380)؛
- تحديد البيانات الإلزامية لشهادة التسليم، ويتعلق الأمر بالإسم الشخصي والعائلي لمن تسلم الاستدعاء، ورقم بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية أو ما يقوم مقامها، عند الاقتضاء، وتاريخ التسليم أو تاريخ الرفض وساعته، وتوقيع الطرف أو الشخص الذي تسلم الاستدعاء وصفته (المادة 85)؛
- اعتماد التبليغ الإلكتروني من خلال التنصيص على ما يلي:
  - إحداث حسابات مهنية إلكترونية خاصة بالمحامين والشركات المدنية المهنية للمحاماة والموثقين والعدول والمفوضين القضائيين والخبراء القضائيين والتراجمة المحلفين (المادة 625)؛
  - إلزام أشخاص القانون العام بالإدلاء بعناوينهم الإلكترونية (المادة 626)؛
  - تمكين الأشخاص الذاتيين والاعتباريين من أشخاص القانون الخاص من اختيار التبليغ الإلكتروني (المادة 627)؛
  - توجيه الاستدعاءات والمقررات عبر المنصة الإلكترونية، وإصدار إشعار بالتوصل (المادتان 629 و633)؛
  - احتساب الآجال وفق القواعد العادية المنصوص عليها في المادة 602، مع تمديدها، عند تعذر الولوج للمنصة الإلكترونية في اليوم الأخير من الأجل القانوني، إلى أول يوم يلي استئناف المنصة خدماتها بكيفية عادية (المادة 639).

## سابعا: ترشيد الزمن القضائي:

أسس قانون المسطرة المدنية الجديد لمبدأ عقلنة الزمن القضائي وترشيده من خلال ضبط الآجال القانونية، ومنع الممارسات التي من شأنها هدره، أو الحيلولة دون السير العادي للإجراءات، حيث نص في هذا الإطار على آجال دقيقة ومحددة للبت في أنواع معينة من القضايا، أو للقيام بالإجراءات المسطرية المتعلقة بها، وذلك وفق ما يلي:

- تحديد آجال قصيرة للبت في الدفع بعدم الاختصاص النوعي (8 أيام بالنسبة لمحكمة أول درجة، و10 أيام بالنسبة لمحكمة ثاني درجة) بما يضمن تفادي إطالة أمد النزاع (المادة 27)؛
- تحديد أجل الإنذار للإدلاء بنسخ من المستنتجات الكتابية المساوية لعدد الأطراف في 10 أيام (المادة 103)، وتحديد أجل إيداع المصاريف المتعلقة بإجراءات تحقيق الدعوى في 15 يوماً (المادة 119)؛
- التنصيص على وجوب تجهيز الملف من طرف المستشار المقرر بمحكمة الاستئناف داخل أجل أقصاه 90 يوماً (المادة 356)؛
- التنصيص على وجوب توجيه مقال الاستئناف مع المستندات المرفقة به ووثائق ملف القضية دون مصاريف إلى كتابة ضبط **محكمة الاستئناف** المختصة داخل أجل لا يتعدى 15 يوماً من تاريخ إيداع مقال الاستئناف، ويُحدد هذا الأجل في 10 أيام بالنسبة لقضايا الأسرة، و7 أيام بالنسبة للقضايا الاستعجالية (المادة 214)؛
- التنصيص على وجوب توجيه مقال الطعن مع المستندات المرفقة به ووثائق ملف القضية إلى كتابة الضبط **بمحكمة النقض** داخل أجل لا يتعدى 15 يوماً من تاريخ إيداع الطعن بالنقض (المادة 378)؛
- وجوب تأكد المحكمة، قبل الأمر تمهيدياً بأي إجراء من إجراءات تحقيق الدعوى من تحقق شكليات قبولها (المادة 116)؛
- التأكيد على عدم اللجوء إلى إجراءات التحقيق في الدعوى إلا إذا كانت ضرورية ومجدية (المادة 117).

## ثامنا: تنظيم الطعون وتعزيز استقرار المراكز القانونية.

أعاد قانون المسطرة المدنية الجديد تنظيم الطعون بشكل جذري اعتباراً لما يترتب عنها من آثار مباشرة على استقرار الأحكام، وحسن سير العدالة، وضمان حق التقاضي

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
الرئيس المنتدب

على درجتين، ومراقبة تطبيق القانون. وقد استهدف المشرع من وراء ذلك ضبط آجال وإجراءات مختلف طرق الطعن، مع إدخال مقتضيات تروم الحد من الطعون الشكلية غير المنتجة، وتعزيز النجاعة القضائية، وذلك وفق التفصيل التالي:

## 1- الطعن بالتعرض والاستئناف وإعادة النظر وتعرض الغير الخارج عن الخصومة:

تمثلت أهم المستجدات التي جاء بها القانون الجديد بهذا الخصوص كما يلي:

- الرفع من أجل الطعن بالتعرض من 10 أيام إلى 15 يوماً (المادتان 200 و374)؛
- التنصيص على مقتضيات تنظم الاستئناف الفرعي وعلاقته بالاستئناف الأصلي، ولاسيما من حيث الآثار المترتبة عن التنازل عن الاستئناف الأصلي، أو التصريح بعدم قبوله لوقوعه خارج الأجل على الاستئناف الفرعي (المواد 206 و207 و208)؛
- استحداث نوع جديد من الاستئناف هو الاستئناف المثار، والذي يسمح لكل طرف في الحكم الابتدائي أن يقدمه ضد شخص آخر غير المستأنِف الأصلي، متى كان من شأن الاستئناف المساس بمصالحه (المادة 207)؛
- التنصيص على إمكانية تقديم مقالات الاستئناف عبر أي صندوق من صناديق المحاكم بالمملكة، مع إلزام رئيس كتابة الضبط بإحالتها فوراً إلى المحكمة المختصة (المادة 351)؛
- التأكيد على الأثر الناشر للطعن بالاستئناف، وعلى إمكانية المستأنِف إثارة وسائل إضافية خلال مرحلة الاستئناف (المادة 217)؛
- التقعيد القانوني لقاعدة لا يُضار الطاعن بطعنه (المادة 217)؛
- تحديد الجهة المختصة بالبت في الطعن بالاستئناف في الأوامر الرئاسية الصادرة بشأن صعوبات التنفيذ الوقتية في الرئيس الأول لمحكمة ثاني درجة أو من ينوب عنه (المادة 495)؛
- تحديد أجل استئناف الأوامر الرئاسية الصادرة بشأن صعوبات التنفيذ الوقتية في 10 أيام من تاريخ صدورها إذا كانت حضورية، أو من تاريخ تبليغها لطالب التنفيذ إذا كانت غيابية (المادة 495).

المملكة المغربية • المجلس الأعلى للسلطة القضائية • الرئيس المنتدب

- تحديد أجل تعرض الغير الخارج عن الخصومة أمام محكمة الموضوع في سنة واحدة تبتدئ من تاريخ صدور القرار المطعون فيه (المادة 346)؛
- تحديد أجل الطعن بإعادة النظر أمام محكمة الموضوع في 30 يوماً من تاريخ تبليغ المقرر المطعون فيه. وإذا كانت أسباب طلب إعادة النظر هي التزوير أو التدليس أو اكتشاف مستندات جديدة، لا يسري الأجل إلا من تاريخ الإقرار بالزور أو الحكم به أو من تاريخ اكتشاف التدليس أو المستندات الجديدة، بشرط أن توجد بالنسبة للحالتين الأخيرتين حجة كتابية ثابتة التاريخ. وإذا كانت الأفعال الجرمية قد ثَبُتَ وجودها من طرف محكمة زجرية، فإن الأجل لا يسري إلا ابتداء من التاريخ الذي يُصبح فيه الحكم مكتسباً لقوة الشيء المقضي به (المادتان 403 و431)؛
- تحديد أجل تعرض الغير الخارج عن الخصومة، والطعن بإعادة النظر أمام محكمة النقض في سنة واحدة تبتدئ من تاريخ صدور القرار المطعون فيه، غير أنه إذا كانت أسباب طلب إعادة النظر، هي التزوير أو اكتشاف مستندات جديدة، فيجب أن يقدم الطعن داخل أجل 30 يوماً، تحتسب من تاريخ الإقرار بالزور أو الحكم به أو من تاريخ اكتشاف المستندات الجديدة، بشرط أن توجد بالنسبة للحالة الأخيرة حجة كتابية ثابتة التاريخ. وإذا كانت الأفعال الجرمية قد ثَبُتَ وجودها من طرف محكمة زجرية، فإن الأجل لا يسري إلا ابتداء من التاريخ الذي يُصبح فيه الحكم الصادر فيها مكتسباً لقوة الشيء المقضي به (المادتان 403 و405)؛
- إلغاء شرط إيداع المبلغ المالي المساوي للغرامة في حدها الأقصى لقبول تعرض الغير الخارج عن الخصومة، مع الإبقاء على إمكانية الحكم بالتعويض لفائدة الطرف المتضرر، متى ثبت التقاضي بسوء نية أو بغرض التسويف أو المماطلة (المادة 350)؛
- إمكانية وقف التنفيذ في حالة تقديم تعرض الغير الخارج عن الخصومة لأسباب جدية بناء على مقال مستقل، على أساس البت فيه داخل أجل 30 يوماً بغرفة المشورة (المادة 349)؛
- رفع مبلغ الوديعة الواجب إيداعها بصندوق المحكمة في حالة الطعن بإعادة النظر حسب درجة التقاضي، من 1000 درهم إلى 3000 درهم أمام محكمة الدرجة الأولى، ومن 2500 درهم إلى 4000 درهم أمام محكمة الدرجة الثانية، مع الإبقاء على مبلغ 5000 درهم أمام محكمة النقض (المادة 430)؛

المملكة المغربية * المجلس الأعلى للسلطة القضائية
الرئيس المنتدب

- التنصيص على البت في الطعن بإعادة النظر من طرف هيئة أخرى غير تلك التي أصدرت المقرر المطعون فيه، ضماناً لحياد وتجرد الهيئة القضائية (المادة 433)؛

- إمكانية تقديم طلب إيقاف التنفيذ في حالة الطعن بإعادة النظر لأسباب جدية ومستعجلة، وذلك استثناء من المبدأ العام الذي يميز هذا الطعن كونه غير موقف للتنفيذ (المادة 433)..

## 2- الطعن بالنقض:

تمثلت أهم المستجدات التي جاء بها القانون الجديد بهذا الخصوص كما يلي:

- تحديد اختصاص محكمة النقض بالبت في الطعن بالنقض ضد المقررات الانتهائية التي تتجاوز قيمة الطلبات فيها 30.000 درهم، مع استثناء بعض المنازعات، ومنها الطلبات المتعلقة باستيفاء واجبات الكراء والتحملات الناتجة عنه ومراجعة الوجيبة الكرائية (المادة 375)؛

- التأكيد على اختصاص محكمة النقض المتعلق بالبت في الطعون الموجهة ضد المقررات التنظيمية والفردية الصادرة عن رئيس الحكومة، وكذا الطعون الموجهة ضد قرارات السلطات الإدارية التي يتجاوز نطاق تنفيذها دائرة الاختصاص المحلي لمحكمة ابتدائية إدارية أو قسم متخصص في القضاء الإداري بمحكمة ابتدائية (المادة 375)، بعدما كان هذا الاختصاص مقرراً بموجب القانون رقم 41.90 الذي تم نسخه؛

- التأكيد على اختصاص محكمة النقض للنظر في الطعون المقدمة ضد أعمال وقرارات القضاة، بسبب التجاوز في استعمال السلطة (المادة 375)؛

- التنصيص على إمكانية ترافع القاضي أو المحامي شخصياً أمام محكمة النقض إذا كان طرفاً في الطعن (المادة 376)؛

- توسيع نطاق الإعفاء من إلزامية تنصيب محام أمام محكمة النقض ليشمل، بالإضافة إلى الدولة، كلاً من الجماعات الترابية ومجموعاتها، والوصي على الجماعات السلالية (المادة 376)؛

- التنصيص على إمكانية إيداع مقال الطعن بالنقض ومرفقاته بالطريقة الإلكترونية (المادة 378)؛

- التنصيص صراحة على أن ممارسة الطعن بالنقض يُعتبر تنازلا عن الحق في سلوك الطعن بالتعرض (المادة 380)؛

- تقليص أجل رفع دعوى الإلغاء أمام محكمة النقض ضد المقررات الإدارية من 60 يوماً إلى 30 يوماً (المادة 382)؛
- اعتماد عنوان المعني بالأمر الوارد بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية كأساس لتبليغ المقرر الإداري المطعون فيه (المادة 382)؛
- تخويل محكمة النقض صلاحية التصدي للبت في القضية عند نقضها مقرراً قضائياً كلياً أو جزئياً، إذا كان الطعن بالنقض قد وقع للمرة الثانية، وتوفرت لمحكمة النقض جميع العناصر الواقعية التي تَثْبُتُ أمام قضاة الموضوع (المادة 391)؛
- تخويل محكمة النقض صلاحية التصدي للبت في القضية إذا كانت جاهزة، عند التصريح بنقض قرار صادر في دعوى الإلغاء (المادة 392)؛
- تعزيز آليات توحيد الاجتهاد القضائي من خلال إحداث مسطرة جديدة تخول للرئيس الأول لمحكمة النقض في حالة تعدد التفسيرات القضائية لمقتضى قانوني واحد، وبعد استشارة ثلاثة قضاة من محكمة النقض، أن يحيل المقتضى القانوني موضوع الخلاف على المحكمة المذكورة وهي مشكلة من مجموع غرفها، لإصدار قرار بشأنه، ويكون في هذه الحالة التفسير الذي تعطيه محكمة النقض لهذا المقتضى القانوني ملزماً للمحاكم، إلى أن يتم العدول عنه وفقاً لنفس المسطرة أو بعد صدور نص تشريعي (المادة 407)؛
- رفع الحد الأقصى للغرامة المحكوم بها في حالة رفض طلب الإحالة من أجل التشكك المشروع من 3000 درهم إلى 5000 درهم (المادة 409).

## 3- إلغاء الحكم أمام رئيس المحكمة الابتدائية:

أحدث القانون الجديد مسطرة خاصة لطلب إلغاء الأحكام الصادرة ابتدائيا وانتهائيا أمام رئيس المحكمة الابتدائية، في حالات محددة على سبيل الحصر، من قبيل خرق الاختصاص، أو الحكم بما لم يطلب، أو إغفال البت في طلب، أو عدم التحقق من التبليغ، أو وجود تناقض بين أجزاء الحكم، أو وقوع تدليس أثناء تحقيق الدعوى (المادة 32).

ويعد هذا المستجد آلية استثنائية للرقابة على أحكام لا تقبل الاستئناف، دون فتح باب طعن عام خارج الحدود التي رسمها القانون.

## تاسعا: القضاء الاستعجالي والأوامر المبنية على طلب ومسطرة الأمر بالأداء

عرف هذا المحور إعادة تنظيم دقيق لاختصاصات رؤساء المحاكم والأقسام المتخصصة، مع وضع آجال قصيرة للبت، وتحديد آثار المسطرة على الدعوى في الموضوع، بما يعكس توجهاً تشريعياً واضحاً نحو تعزيز الفعالية والسرعة مع الحفاظ على الضمانات الأساسية، وذلك وفق التفصيل التالي:

### 1- القضاء الاستعجالي:

نظرا للأهمية التي يكتسيها القضاء الاستعجالي، فقد سعى المشرع من خلال هذا القانون إلى تأطير هذه المسطرة، بما يُسهم في تسريع اقتضاء المتقاضين لحقوقهم، ورفع الاضرار الجسيمة اللاحقة بهم. وفي هذا السياق نص القانون الجديد على ما يلي:

- التأكيد على اختصاص رئيس محكمة أول درجة أو من ينوب عنه، وكذا رئيس القسم المتخصص بها أو من ينوب عنه لممارسة مهام القضاء الاستعجالي (المادة 226)؛
- التأكيد على اختصاص الرئيس الأول لمحكمة ثاني درجة أو من ينوب عنه، وكذا رئيس القسم المتخصص بها أو من ينوب عنه لممارسة مهام القضاء الاستعجالي، إذا كان النزاع معروضاً على المحكمة المذكورة (المادة 226)؛
- التأكيد على شرطي انعقاد الاختصاص للقضاء الاستعجالي، والمتمثلين في توفر عنصر الاستعجال، وعدم المساس بما يمكن أن يُقضى به في الجوهر (المادة 226)؛
- التأكيد على إمكانية البت في الطلب دون استدعاء المدعى عليه في حالة الاستعجال القصوى (المادة 229)؛
- منح الاختصاص للقضاء الاستعجالي لاتخاذ كل التدابير التحفظية أو بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه لدرء ضرر حال، أو لوضع حد لاضطراب ثبُت جلياً أنه غير مشروع، رغم وجود منازعة جدية (المادة 226)؛
- التأكيد على قابلية الأوامر الاستعجالية للطعن بالاستئناف داخل اجل 15 يوماً من تبليغها، مع إلزام كتابة الضبط بإحالة مقال الاستئناف مع المستندات المرفقة ووثائق الملف إلى كتابة ضبط محكمة الاستئناف المختصة داخل أجل أقصاه 7 أيام من تاريخ إيداع مقال الاستئناف (المادة 230)؛

- التنصيص على اختصاص الرئيس الأول لمحكمة ثاني درجة أو من ينوب عنه، ورئيس القسم المتخصص بها أو من ينوب عنه، حسب الحالة، بالبت في الاستئنافات المقدمة ضد الأوامر الاستعجالية (المادة 230)؛

- التنصيص على إمكانية إيقاف التنفيذ المعجل بقوة القانون من طرف الرئيس الأول لمحكمة ثاني درجة أو رئيس القسم المتخصص بها، أو من ينوب عن كل منهما، إذا كان يُخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ (المادة 231).

## 2- الأوامر المبنية على طلب وإثبات الحال والمعاينات:

ترسيخاً للطابع الفوري للأوامر المبنية على طلب، وسعياً للحد من إطالة هذه المسطرة، ومن أجل ضمان تدخل قضائي سريع في الحالات التي لا تحتمل التأخير، وتحقيقاً للتوازن بين السرعة وضبط آجال الطعن، جاء القانون الجديد بعدة مستجدات مرتبطة بمسطرة الأوامر المبنية على طلب، من بينها ما يلي:

- التأكيد على اختصاص رئيس محكمة أول درجة أو من ينوب عنه، وكذا رئيس القسم المتخصص بها أو من ينوب عنه بالبت في كل طلب يهدف إلى الحصول على أمر بإثبات حال أو استجواب أو توجيه إنذار أو أي إجراء مستعجل في أي مادة لم يرد بشأنها نص خاص، ولا يضر بحقوق الأطراف ولو كان النزاع المرتبط بالإجراء معروضاً على القضاء (المادة 225)؛

- قبول الأمر الصادر برفض الطلب للطعن بالاستئناف داخل أجل 7 أيام من تاريخ النطق به، عدا إذا تعلق الأمر بإثبات حال أو إجراء معاينة أو توجيه إنذار الذي لا يقبل أي طعن (المادة 225)؛

- وجوب توجيه كتابة الضبط بمحكمة أول درجة لمقال الاستئناف مع المستندات المرفقة إلى كتابة ضبط محكمة الدرجة الثانية داخل أجل 3 أيام، من تاريخ إيداع مقال الاستئناف (المادة 225)؛

- التنصيص على اختصاص الرئيس الأول لمحكمة ثاني درجة أو من ينوب عنه، ورئيس القسم المتخصص بها أو من ينوب عنه، حسب الحالة، بالبت في الاستئنافات المقدمة ضد الأوامر المبنية على طلب داخل أجل 7 أيام من تاريخ توصل كتابة الضبط بالملف (المادة 225)؛

- التنصيص على سقوط الحق في تنفيذ الأمر المبني على طلب بانصرام أجل 30 يوماً من تاريخ صدوره، مع إمكانية استصدار أمر جديد (المادة 225).

### 3- مسطرة الأمر بالأداء:

حافظ المشرع في قانون المسطرة المدنية الجديد على مجمل الأحكام المتعلقة بمسطرة الأمر بالأداء كما هي منصوص عليها في القانون الحالي باستثناء بعض المقتضيات المستحدثة، ويتعلق الأمر بما يلي:

- التأكيد على اختصاص المحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة للبت في الأوامر بالأداء إذا كان المبلغ المطلوب يتجاوز 5000 درهم، ومستحقاً بموجب سند رسمي أو اعتراف بدين (المادة 233)؛

- تحديد الاختصاص القيمي للمحاكم الابتدائية ذات الولاية العامة للبت في الأوامر بالأداء المستحقة بموجب ورقة تجارية أو سند رسمي أو اعتراف بدين ناتجين عن معاملات تجارية، في الحالة التي يتراوح فيها مبلغ الدين ما بين 5000 درهم و80.000 درهم، أما إذا تجاوز المبلغ المطلوب 80.000 درهم، فالاختصاص ينعقد للمحاكم الابتدائية التجارية والأقسام المتخصصة في القضاء التجاري (المادة 233).

## عاشرا: في مجال التنفيذ:

يُعَدُّ موضوع التنفيذ من أهم مستجدات القانون رقم 58.25، بالنظر إلى ما شهده من إعادة تنظيمٍ شاملٍ لاختصاصات قاضي التنفيذ، وضبط مسطرة التنفيذ، وإدماج النظام المعلومياتي في جميع إجراءاته، بما يعكس توجهاً واضحاً نحو تعزيز حجية المقررات القضائية وضمان تنفيذها في آجال معقولة.

ومن أهم المستجدات التي تضمنها قانون المسطرة المدنية الجديد بهذا الخصوص، الارتقاء بمؤسسة قاضي التنفيذ، وتحديد اختصاصاته بدقة، مع تمييزها عن اختصاصات رئيس المحكمة الابتدائية، إضافة إلى إجراء مراجعة شاملة لنظام الحجوزات والبيع بالمزاد العلني، وتذييل الأحكام بالصيغة التنفيذية، وذلك وفق التفصيل التالي:

### 1- بخصوص قاضي التنفيذ:

نص قانون المسطرة المدينة الجديد على اعتبار قاضي التنفيذ هو الجهة المختصة بتلقي طلبات التنفيذ، وإصدار الأوامر المتعلقة بالتنفيذ (المادتان 476 و481)، ومنح له

اختصاصات واسعة يباشرها في إطار مهام الإشراف على إجراءات التنفيذ ومراقبة سيرها، من بينها ما يلي:

- القيام بكافة إجراءات البحث والتحري لمعرفة المنقولات التي يملكها المنفذ عليه بناء على إفادة المنفذ له أو المكلف بالتنفيذ أو عبر منصة البيانات الرقمية للمحاكم (المادة 467)؛
- البت في الصعوبات المادية التي يثيرها مأمور التنفيذ، واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي تتطلبها إجراءات التنفيذ، بما في ذلك طلب مساعدة القوة العمومية والسلطة المحلية، والإذن بفتح الأبواب وتفتيش المحلات والمنازل والغرف، في حدود ما تقتضيه مصلحة التنفيذ. (المادتان 492 و485)؛
- إصدار الأمر برفع الحجز عن الأموال المحجوزة في إطار الحجز التنفيذي، في حالة تقديم المنفذ عليه كفالة بنكية أو إيداعه لمبلغ مالي يساوي قيمة الدين الذي وقع الحجز بسببه، على أن ينتقل الحجز إلى قيمة الكفالة أو المبلغ المودع بصندوق المحكمة (المادة 503)؛
- الأمر بإجراء خبرة بناء على طلب قبل القيام ببيع المنقولات المحجوزة، لتحديد قيمتها الحقيقية عند الاقتضاء (المادة 512)؛
- الإشراف على بيع القيم المنقولة بالمزاد العلني، مراعياً في ذلك المقتضيات القانونية ونظام بورصة القيم، مع إمكانية الاستعانة بذوي الاختصاص في البورصة والأبناك بشأن بعض الإجراءات الممهدة للبيع (المادة 520)؛
- تحديد الشروط الأساسية وكذا الثمن الافتتاحي لبيع الأصل التجاري بالمزاد العلني، استناداً إلى خبرة تقدر قيمة كل عنصر من عناصره، مع تبليغ هذه الخبرة إلى أطراف التنفيذ (المادة 526)؛
- الأمر بجمع الأموال المحجوزة كلها في محل واحد، في حالة وجود هذه الأموال في أماكن متفرقة، وذلك قصد توحيد إجراءات البيع (المادة 538)؛
- تحديد زمان ومكان إجراء المزاد العلني لبيع العقار المحجوز (المادتان 559 و562)؛
- الأمر تلقائياً أو بناء على طلب كل من له المصلحة بإجراء خبرة على العقار المحجوز لتحديد ثمن افتتاحي جديد لبيعه بالمزاد العلني، وذلك في حالة عدم حضور متزايدين أو عدم كفاية العروض المقدمة في السمسرات العمومية الثلاث أو في

إحداها أو عدم تقديم أي عرض. وإذا لم يقع البيع في هذه الحالة، أمكن لقاضي التنفيذ تخفيض الثمن الافتتاحي للبيع تلقائياً، على ألا يتجاوز هذا التخفيض نسبة 30%، وألا يقل عن 10% من المبلغ المحدد في الخبرة الأخيرة (المادة 562).

## 2- تحديد اختصاصات رئيس المحكمة في مجال التنفيذ:

حيث تتجلى هذه الاختصاصات كما يلي:

- البت في صعوبات التنفيذ الوقتية (المادة 477)؛
- منح المهل الاسترحامية على ألا تتعدى في مجموعها شهرين اثنين (المادة 477)؛

## 3- تجويد الإطار المنظم للحجوزات:

عمل قانون المسطرة المدنية الجديد على تحديث القواعد المرتبطة بالحجوزات بالنظر إلى أهميتها، وذلك من خلال:

- تأطير الحجز التحفظي بالعديد من الضمانات لفائدة المحجوز عليه والأغيار (المادة 499)، ويتعلق الأمر بما يلي:
  - تسجيل الحجز التحفظي الوارد على الأصل التجاري بالسجل التجاري، وكذا السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة؛
  - تسجيل الحجز التحفظي الوارد على عقار محفظ أو في طور التحفيظ بالمحافظة العقارية بطلب من المستفيد؛
  - تبليغ الحجز التحفظي الوارد على عقار غير محفظ للمحجوز عليه بطلب من المستفيد، مع إيداع نسخة منه بكتابة ضبط المحكمة المختصة قصد تقييده بسجل خاص يوضع رهن إشارة العموم، ويقع إشهاره لمدة 15 يوماً بجميع وسائل الإشهار المتاحة قانوناً على نفقة الحاجز.
- إضافة أموال جديدة لقائمة الأموال غير القابلة للحجز (المادة 502)، ويتعلق الأمر بما يلي:
  - أموال وممتلكات الدولة والجماعات الترابية ومجموعاتها؛
  - الأدوات والآلات اللازمة للأشخاص في وضعية إعاقة؛
  - الحقوق اللصيقة بشخص المدين؛
  - الأوسمة والرسائل والأوراق الشخصية، وما هو ضروري للقيام بالواجبات

الدينية؛

- الإعانات الممنوحة في إطار الدعم المباشر؛
- ما لا يُقبل الحجز بموجب القانون.

- عدم جواز إجراء أي حجز قبل الساعة السابعة صباحاً ولا بعد الساعة العاشرة ليلاً، ولا خلال أيام العطل، إلا في حالة الضرورة وبموجب أمر من قاضي التنفيذ (المادة 472)؛

- تأطير الحجز التنفيذي الوارد على الأصل التجاري بالعديد من الإجراءات الجديدة (المواد من 526 إلى 534)، ويتعلق الأمر بما يلي:

- قيام المكلف بالتنفيذ بإشهار البيع على نفقة طالب التنفيذ، ويبين الإعلان عن المزاد، تاريخ افتتاحه ومدته والثمن الافتتاحي؛
- تعليق إعلان البيع بالمزاد بالمدخل الرئيسي للعقار الذي يوجد فيه الأصل التجاري، وباللوحة المعدة للإعلانات في مقر المحكمة، وفي أي مكان يكون مناسباً للإعلان، ويُنشر علاوة على ذلك في إحدى الجرائد المخول لها نشر الإعلانات القانونية، وفي الموقع الإلكتروني للمحكمة التي يُبَاشَرُ ضمن دائرة نفوذها بيع الأصل التجاري؛
- تلقي المكلف بالتنفيذ العروض إلى غاية إقفال محضر المزاد، مباشرة أو عبر منصة الكترونية، أو هما معاً، ويثبتها حسب ترتيبها الزمني في محضر خاص بتلقي العروض؛
- إجراء المزايدة بواسطة المكلف بالتنفيذ بعد 30 يوماً من تاريخ طلب التنفيذ؛
- تولي المكلف بالتنفيذ تبليغ المنفذ عليه قبل 10 أيام من التاريخ المحدد للمزاد من أجل القيام بإجراءات الإشهار، وتبليغ الدائنين المقيدين قبل الحجز، وإشعارهم بوجوب الحضور في التاريخ والساعة المحددين للمزايدة؛
- قيام المكلف بالتنفيذ خلال نفس الأجل باستدعاء المتزايدين الذين قدموا عروضهم للحضور في نفس التاريخ؛
- إذا حل اليوم والساعة المُعينان لإجراء المزايدة ولم يؤد المنفذ عليه ما بذمته، يقوم المكلف بالتنفيذ، بالإعلان عن رسو المزاد على المتزايد الموسر الأخير الذي قدم أعلى عرض أو قدم كفالة بنكية قابلة لاستخلاص قيمتها في أجل أقصاه 10 أيام، ويحرر محضراً بإرساء المزاد؛

- أداء من رسا عليه المزاد الثمن بكتابة الضبط خلال 10 أيام من تاريخ المزاد، بالإضافة إلى مصاريف التنفيذ المحددة من طرف قاضي التنفيذ، والمعلن عنها قبل المزايدة؛
- في حالة عدم تنفيذ من رسا عليه المزاد شروط المزايدة، وعدم استجابته للإنذار الموجه إليه بتنفيذ التزاماته خلال 10 أيام من تاريخ توصله بالإنذار، يُعاد بيع الأصل التجاري بالمزاد على نفقته داخل أجل الشهر الموالي لعشرة (10) أيام المذكورة؛
- تنحصر إجراءات البيع في القيام بإعلان جديد، تتبعه مزايدة جديدة؛
- يتضمن الإعلان، علاوة على البيانات العادية، بيان المبلغ الذي رسا عليه المزاد الأول وتاريخ المزايدة الجديدة، على ألا تتجاوز السمسرات العمومية بخصوص البيع بالمزاد العلني ثلاثة بيوعات؛
- في حالة عدم كفاية العروض المقدمة، يُعتبر العرض المقدم في المزايدة الثالثة؛
- يمكن للمتزايد المتخلف وقف إجراءات إعادة البيع إلى يوم المزايدة الجديدة بإثبات قيامه بتنفيذ شروط المزاد السابق، والوفاء بالمصاريف التي تسبب فيها نتيجة إهماله؛
- إذا لم يتم البيع بسبب عدم وجود متزايدين أو بسبب عدم كفاية العروض المقدمة في السمسرات العمومية الثلاث، أو بسبب عدم تقديم أي عرض، جاز لقاضي التنفيذ أن يقرر تحديد ثمن افتتاحي جديد، تلقائياً أو بناء على طلب كل ذي مصلحة، استناداً إلى تقرير خبير مختص، عند الاقتضاء؛
- وجوب تقييد محضر بيع الأصل التجاري بالمزاد العلني، بطلب من المكلف بالتنفيذ، في السجل التجاري، وكذا في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة.

- توسيع حالات اللجوء إلى الحجز التنفيذي على العقار (المادة 545)، ليشمل بالإضافة إلى استفادة الدائن من ضمان عيني، حالتين جديدتين هما:

  - عدم إثبات المنفذ عليه وجود أموال منقولة كافية أو تعذر بيعها بعد ثلاثة مزادات علنية؛
  - اختيار المنفذ عليه التنفيذ على أمواله العقارية.

- التأكيد على مبدأ التناسب في الحجز لدى الغير من خلال التنصيص على عدم جواز امتداده إلى أكثر مما هو ضروري لضمان الوفاء بالدين، مع تمكين المحجوز عليه من تقديم طلب إلى قاضي المستعجلات من أجل قصر الحجز، والذي يترتب عنه، في حالة صدور أمر بالاستجابة إليه، أولوية الدائنين قبل القصر في استيفاء دينهم من الأموال التي يقصر الحجز عليها، مع مراعاة أسباب الأولوية الأخرى (المادة 583)؛

- تأطير الحجز الارتهاني بضوابط قانونية جديدة، تتمثل في وجوب تقديم طلب بهذا الحجز إلى رئيس المحكمة التي يقع العقار بدائرة نفوذها بموجب مقال، وتحرير محضر يبلغ للأطراف، ومنح المدين أجلا لأداء الدين أو رفع الحجز، والتنصيص على لجوء الدائن إلى تصحيح الحجز في حالة عدم الأداء بعد انصرام الأجل، مع التأكيد على عدم إمكانية بيع المحجوزات إلا بعد تصحيح هذا الحجز بحكم من محكمة الموضوع للمحل الذي أقيم فيه الحجز، والتنصيص على تنفيذ هذا الحكم فور انتهاء أجل الاستئناف (المادة 586).

## 4- تحديث آليات تنظيم البيع بالمزاد العلني:

تضمن قانون المسطرة المدنية الجديد مقتضيات همت بالأساس ضمان الشفافية وتوسيع قاعدة المشاركة في المزاد العلني وتفادي فشل عمليات البيع المتكرر بسبب عدم كفاية العروض، وكذا ملاءمة إجراءات التنفيذ مع التطور الرقمي.

وتتجلى هذه المستجدات التي جاء بها القانون الجديد كما يلي:

- إمكانية إجراء البيع عبر منصة إلكترونية إلى جانب السوق العمومي أو أي مكان يحقق أفضل عرض، فضلا عن تعزيز متطلبات الإشهار عبر التنصيص صراحة على إدراج الإعلان في الموقع الإلكتروني للمحكمة المختصة، إلى جانب باقي وسائل الإشهار (المادة 513)؛

- تحديد آجال دقيقة لإجراءات بيع العقار المحجوز، والتنصيص على ضرورة إعداد المكلف بالتنفيذ ل "دفتر شروط البيع"، بدل "دفتر التحملات"، وتدقيق البيانات الواجب تضمينها بهذا الدفتر، من بينها مراجع السند التنفيذي، وشروط البيع والثمن المحدد من طرف قاضي التنفيذ لانطلاق المزاد العلني استناداً إلى تقرير خبير مختص، وصور فوتوغرافية للعقار المحجوز (المادة 553)؛

- تنظيم مسطرة التعرض على دفتر شروط البيع من خلال تمكين كل من له المصلحة من إبداء ملاحظاته أو التعرض على الإجراءات وشروط البيع والثمن الافتتاحي للمزاد، وذلك داخل أجل 10 أيام من تاريخ الإشعار، مع ترتيب جزاء سقوط الحق في حالة عدم التقيد بهذا الأجل؛
- الرفع من قيمة العرض الواجب تقديمه من طرف كل شخص بعد رسو المزاد، من سُدُسِ الثمن الأصلي إلى ثُلُثِ هذا الثمن (المادة 563)؛
- تثمين أصول المحجور، وذلك بفتح الإمكانية أمام كل شخص بعد رسو المزاد، لإعادة السمسرة من جديد، شريطة تقديم عرض يفوق بمقدار العُشُرِ، ثمن البيع الأصلي والمصاريف (المادة 272)؛
- التأكيد على الطابع التطهيري للبيع بالمزاد العلني من خلال التنصيص على تطهير العقار المباع بالمزاد العلني من جميع التحملات والديون السابقة أياً كان نوعها (المادة 556)؛
- التنصيص على إمكانية المشاركة في إجراءات البيع بالمزاد العلني إما حضورياً أو عن بعد عبر المنصة الإلكترونية، وفق شروط وكيفيات يحددها نص تنظيمي (المادة 636).

## 5- رقمنة مسطرة التنفيذ:

يندرج تحديث مسطرة التنفيذ في سياق خاص يرمي إلى تقليص الوثائق الورقية، وتفادي ازدواجية الإجراءات وضياع هذه الوثائق، تعزيزاً للشفافية وتتبع مسار التنفيذ بشكل فوري.

وللتأكيد على أهمية رقمنة إجراءات التنفيذ، فإن القانون الجديد استحدث مقتضيات جديدة، أهمها:

- اعتماد النسخة التنفيذية الواحدة في جميع إجراءات التنفيذ عند مباشرتها عبر المنصة الإلكترونية (المادتان 449 و635)؛
- توجيه طي التبليغ أو التنفيذ إلى المفوض القضائي عبر حسابه المهني الإلكتروني، مع إرجاع النتيجة عبر المنصة (المادة 634)؛

- إشراف قاضي التنفيذ على سير الإجراءات من خلال النظام المعلومياتي الذي تُضَمَّنُ به جميع العمليات ذات الصلة بتبليغ وتنفيذ المقررات القضائية قبل ترتيب آثارها القانونية (المادة 634).

## 6- وضع نظام قانوني متكامل لتذييل الأحكام والعقود والسندات بالصيغة التنفيذية:

أفرد قانون المسطرة المدنية الجديد مقتضيات دقيقة لتنظيم تذييل المقررات القضائية الأجنبية والسندات والعقود المحررة بالخارج بالصيغة التنفيذية، وهي كالتالي:

- تحديد الجهة المختصة للبت في طلب التذييل بالصيغة التنفيذية في رئيس محكمة الدرجة الأولى المختصة نوعياً أو من ينوب عنه (المادة 452)؛
- تحديد شروط جديدة لتذييل الأحكام القضائية الأجنبية بالصيغة التنفيذية من طرف محاكم المملكة (المادة 453)، وذلك بعد التحقق مما يلي:
  - عدم بت المحكمة الأجنبية مصدرة الحكم في موضوع يدخل في الاختصاص الحصري للمحاكم المغربية؛
  - عدم وجود غش في اختيار المحكمة المصدرة للحكم؛
  - استدعاء أطراف النزاع بصفة قانونية وتمثيلهم تمثيلا صحيحاً؛
  - حيازة المقرر قوة الشيء المقضي به طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته؛
  - عدم تعارض المقرر مع مقرر سبق صدوره عن إحدى محاكم المملكة؛
  - عدم مخالفة مضمون المقرر للنظام العام المغربي؛
  - عدم مخالفة مضمون الحكم لبنود اتفاقية دولية مصادق عليها من طرف المغرب ونشرت بالجريدة الرسمية.
- التنصيص على قابلية المقرر القضائي الصادر بشأن التذييل بالصيغة التنفيذية للطعن بالاستئناف، مع تحديد أجل شهر واحد لمحكمة الاستئناف من أجل البت في هذا الطعن (المادة 454)؛
- مراعاة أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها والمنشورة بالجريدة الرسمية، وكذا قواعد المعاملة بالمثل أثناء البت في طلبات التذييل بالصيغة التنفيذية (المادة 456).

## عاشرا: رقمنة المساطر والإجراءات القضائية وتعزيز النجاعة القضائية

يُعَدُّ هذا المحور من الركائز الأساسية للإصلاح الذي جاء به القانون رقم 58.25، حيث لم يقتصر الأمر على إدراج مقتضيات تقنية، بل تم إرساء بنية قانونية متكاملة للتقاضي الإلكتروني، مع ترتيب آثار قانونية صريحة على الإجراءات المنجزة رقمياً، الأمر الذي يعكس انتقالا هيكلياً في طريقة اشتغال المحاكم. ويتجلى ذلك من خلال:

- التنصيص على إمكانية إنجاز مختلف المساطر المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية أو في نصوص أخرى بشكل إلكتروني، وفق ضوابط قانونية وتنظيمية خاصة بالمعاملات الإلكترونية (المادة 623)؛
- إحداث نظام معلومياتي موحد لتدبير المساطر والإجراءات القضائية أمام محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الدرجة الثانية، مع إسناد تدبيره ومسك قاعدة المعطيات المتعلقة به إلى السلطة القضائية بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، كل في حدود اختصاصه، إضافة إلى إحداث نظام معلومياتي خاص بمحكمة النقض لتدبير إجراءاتها القضائية (المادة 624)؛
- إحداث منصات إلكترونية مهنية مخصصة لمساعدي القضاء، مع تمكينهم من إنشاء حسابات مهنية لتبادل المعطيات والوثائق الإلكترونية المرتبطة بالمساطر والإجراءات القضائية (المادة 625)؛
- توسيع نطاق اعتماد التبليغ الإلكتروني في المساطر والإجراءات القضائية، من خلال إلزام إدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وباقي أشخاص القانون العام بالإدلاء عبر المنصة الإلكترونية بعناوينهم البريدية وأرقام هواتفهم، وكذا تمكين الأشخاص الذاتيين والمعنويين من أشخاص القانون الخاص من الإدلاء بالمعطيات ذاتها مرفقة بقبول صريح للتبليغ الإلكتروني لجميع الإجراءات والوثائق (المادتان 626 و627)؛
- التنصيص على إيداع المقالات والطلبات والطعون عبر المنصة الإلكترونية مع أداء الرسوم والمصاريف القضائية إلكترونياً وفق كيفيات يحددها نص تنظيمي، وتمكين المودِع من التوصل فوراً بوصل إلكتروني يثبت تاريخ وساعة الإجراء (المادتان 76 و628)؛
- اعتماد التسجيل التلقائي للقضايا في السجل الإلكتروني حسب ترتيب ورودها (المادة 628)؛

- تعيين القاضي المقرر أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف بطريقة إلكترونية من طرف رئيس المحكمة، مع منحه صلاحية تعديل هذا التعيين عبر النظام المعلومياتي، (المادتان 101 و628)؛

- التنصيص على إمكانية تبادل المذكرات والمستنتجات عبر المنصة الرقمية تحت إشراف القاضي المقرر أو القاضي المكلف (المادة 630)؛

- التنصيص على إمكانية عقد الجلسات عن بعد، وفق شروط دقيقة ومحددة، وهي: الموافقة الصريحة للأطراف، والتوفر على فضاء مجهز بالوسائل التقنية اللازمة التي يتمتع خلالها المستمَع إليه بسائر الضمانات القانونية لقواعد المحاكمة العادلة، واحترام حقوق الدفاع، ودوام الاتصال المتزامن وثنائي الاتجاه بين المحكمة ومكان حضور المستمَع إليهم، وتحرير محضر بكل ما راج بالجلسة المنعقدة عن بعد، مع إمكانية التسجيل السمعي البصري بما يضمن تماميتها وتوثيقها، مع الإحالة على نص تنظيمي لتحديد كيفيات سير هذه الجلسات (المادة 90)؛

- إمكانية تنفيذ الإنابات القضائية الدولية الواردة عبر الطريق الدبلوماسي أو إعمالاً للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية والمنشورة في الجريدة الرسمية، باستعمال تقنية الاتصال عن بعد (المادة 630)؛

- تكريس حجية الوثائق والمستندات المودعة بطريقة الكترونية، مع إلزام المحامي بالتصريح بنوعية الوثائق المدلى بها على مستوى المنصة الإلكترونية من حيث كونها أصولا أو نسخاً مطابقة للأصل أو صوراً شمسية، والتنصيص على إعفاء الطرف المودِع من الإدلاء بنسخ بعدد الأطراف عند الإيداع الإلكتروني، مع تخويل المحكمة صلاحية مطالبة الأطراف، عند الاقتضاء، بالإدلاء بالأصول للتحقق من صحة الوثائق المودعة رقمياً (المادة 631)؛

- تضمين المقررات القضائية بالنظام المعلومياتي، وتوقيعها إلكترونياً من قبل رئيس الهيئة والقاضي أو المستشار المقرر أو القاضي المكلف وكاتب الضبط حسب الحالة، فضلا عن رقمنة مسطرة تسليم نسخ المقررات القضائية، وتمكين الغير من ذوي المصلحة من الحصول على نسخ منها بناء على طلب إلكتروني يوجه إلى رئيس كتابة الضبط (المادة 632)؛

- اعتماد التبليغ الإلكتروني التلقائي للمقررات القضائية لفائدة الأطراف عبر المنصة الإلكترونية في الحالات التي ينص فيها القانون على ذلك، فضلا عن إقرار إمكانية

تبليغ هذه المقررات عبر الحساب المهني الإلكتروني لمحامي الأطراف بناء على موافقته (المادة 633).

وإذ أذكركم بما تكتسيه المستجدات التي جاء بها قانون المسطرة المدنية الجديد من أهمية بالغة، خاصة وأنها تتعلق بالفاعلية الإجرائية التي تعتبر هدفاً استراتيجياً بالنسبة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وركيزة أساسية للرفع من النجاعة القضائية بالمحاكم، وتعزيز ثقة المتقاضين في العدالة، فإن المرحلة المقبلة تقتضي تعبئة جماعية، ويقظة مؤسساتية، وحكامة تدبيرية لضمان التنزيل الأمثل لهذا الورش المهم، بما يرفع من جودة العدالة ويرسخ الثقة في القضاء، ويُسهم في تحقيق الغايات والأهداف المثلى لهذا النص القانوني الجديد.

**وبناء عليه**، أهيب بكم إيلاء العناية اللازمة لتنزيل هذا القانون، وذلك باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة استعداداً لدخوله حيز التنفيذ عند حلول يوم الاثنين 24 غشت 2026، كما أطلب منكم تعميم هذه الدورية على السيدات والسادة القضاة العاملين بالمحاكم التي تشرفون على إدارتها، وتمكينهم من النسخ الورقية من هذا القانون والتي قام المجلس بطبعها لهذا الغرض، مع الحرص على تنظيم لقاءات تأطيرية وموائد مستديرة وندوات علمية تساعد على استيعاب المقتضيات القانونية الجديدة، وتؤسس لمرجعية قضائية كفيلة بحل الإشكاليات العملية الناجمة عن تطبيقه، وبتوحيد العمل القضائي، مع العمل على التتبع الدقيق والمستمر لمسار تطبيق هذه المقتضيات، وممارسة دوركم بشأن تتبع سير الإجراءات القضائية بالمحاكم بما يُسهم في التنزيل الصحيح والسليم للمقتضيات القانونية الجديدة، وموافاة الأمانة العامة للمجلس بكل ما تتخذونه في هذا الباب من إجراءات وتدابير، وما تقومون به من مبادرات وممارسات فضلى، وكذا بكل ما يعترضكم من إشكالات أو صعوبات بشأن ذلك. وسيظل المجلس متابعاً عن كثب لأداء المحاكم بشأن تنزيل القانون الجديد، وسيتخذ ما يلزم من إجراءات تأطيرية لمواكبة هذا التنزيل، ولاسيما من خلال التكوين المستمر، وعقد لقاءات تواصلية كلما اقتضت الحاجة أو الضرورة ذلك. **والسلام.**

الرئيس المنتدب
للمجلس الأعلى للسلطة القضائية
محمد عبد النباوي

المملكة المغربية * المجلس الأعلى للسلطة القضائية
الرئيس المنتدب

المملكة المغربية * المجلس الأعلى للسلطة القضائية
الرئيس المنتدب

# Circulaire n° 26/28 du Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire (CSPJ), datée du 22 juin 2026, signée par Mohammed Abdennabaoui

Émetteur : Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire (CSPJ)
Date : 22 juin 2026 | Réf. : Circulaire n° 26/28
Objet : Loi n° 58.25 sur le Code de procédure civile (en vigueur le 24 août 2026)

## Pages 1-10

Royaume du Maroc
Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire
26/28
22 février 2026

Monsieur le Premier Vice-président de la Cour de Cassation
Mesdames et Messieurs les Premiers Présidents des différentes Cours d'Appel
Mesdames et Messieurs les Présidents des différents Tribunaux de première instance

Objet : Concernant la loi n° 58.25 relative au Code de procédure civile.

Salutations les plus respectueuses en présence de Sa Majesté le Roi

Et après ;

Comme vous le savez, le Dahir portant loi n° 1.26.07, publié au Bulletin Officiel n° 7485 du 5 Ramadan 1447 (23 février 2026) et du 22 Chaâbane 1447 (11 février 2026), portant promulgation de la loi n° 58.25 relative au Code de procédure civile, entrera en vigueur six (6) mois après sa date de publication (art. 643), soit le 24 août 2026.

La promulgation de cette loi s'inscrit dans le cadre de la modernisation de l'arsenal juridique national, contribuant à l'amélioration de l'efficacité des tribunaux, à l'amélioration de la qualité des services judiciaires, à la facilitation de l'accès à la justice, à la garantie des conditions d'un procès équitable, à la réalisation de la justice procédurale et à l'accélération de l'exécution des décisions de justice.

Dans ce contexte, les nouvelles dispositions du Code de procédure civile ont porté sur la révision des principes généraux encadrant le contentieux, la réorganisation des règles de compétence, et la clarification des rôles des différents intervenants dans les affaires civiles, avec l'intégration de la transformation numérique dans la gestion des procédures judiciaires et la facilitation de leur exécution. Ceci, selon le détail suivant :

1

### Premièrement : Consécration des principes généraux encadrant le contentieux et renforcement des garanties d'un procès équitable :

Le nouveau Code de procédure civile a consacré un ensemble de règles fondamentales régissant le déroulement des procédures, garantissant la neutralité, l'indépendance, la dépersonnalisation, le respect des droits de la défense et l'absence d'entrave au bon fonctionnement de la justice, et ce, en affirmant un ensemble de principes dont les plus importants sont :

* L'exercice par les juges de leurs fonctions en toute indépendance, impartialité, intégrité et droiture, dans le cadre de

la garantie de l'égalité de tous, personnes physiques ou morales, y compris les autorités publiques, devant la justice, et de la protection de leurs droits et de leur sécurité judiciaire (art. 2) ;
* L'interdiction aux juges du fond, sous peine de nullité, de connaître d'une affaire à quelque stade que ce soit de l'instance, s'ils ont déjà exprimé leur opinion, plaidé ou témoigné sur son objet, à quelque titre ou par quelque moyen que ce soit, ou s'ils ont participé, d'une manière ou d'une autre, ou en vertu d'une fonction ou profession, à la prononciation de la décision attaquée (art. 4) ;
* L'affirmation du principe constitutionnel relatif à l'obligation des juges de rendre leurs décisions dans un délai raisonnable (art. 5) ;
* L'obligation de convoquer légalement les parties et de leur permettre de présenter leurs moyens de défense avant de rendre toute décision à l'égard de l'une d'elles dans l'affaire, sauf disposition légale contraire (art. 6) ;
* L'octroi à la juridiction saisie de l'affaire de la compétence d'autoriser le mineur doué de discernement, qui n'a pas de tuteur légal, ou dont la tutelle n'a pas été établie, à ester en justice devant elle, ou à demander la conciliation lorsque cela présente un intérêt évident (art. 11) ;
* La stipulation de la procédure de reconnaissance de document et de l'action en faux principal, en accord avec la nouvelle conception de l'intérêt, qui inclut l'intérêt éventuel prévu à l'article 12 (art. 159 et 170) ;



* La possibilité pour la partie lésée par un jugement rendu en première et dernière instance, conformément aux dispositions des articles 31 et 331, de présenter une demande d'annulation de ce jugement devant le président du tribunal de première instance, et ce, dans des cas déterminés (art. 32) ;
* La stipulation de la préparation de l'affaire lors d'une autre audience, en cas de non-respect du délai entre la convocation et la date de l'audience, si la partie concernée invoque les délais légaux lors de sa comparution devant la cour (art. 88) ;
* L'affirmation du principe de la prononciation des jugements lorsqu'ils sont entièrement rédigés (art. 109 et 365) ;
* La fixation par le tribunal, le juge rapporteur ou le juge chargé de l'affaire, selon le cas, d'un délai de 15 jours à compter de la date de notification à la partie concernée de la mesure préliminaire, pour le dépôt du montant requis pour les mesures d'instruction de l'affaire (art. 119) ;
* La stipulation de l'obligation de convoquer les parties, leurs avocats et leurs mandataires pour assister à l'expertise, à la constatation et à l'enquête, en préservation des droits de la défense (art. 127, 131 et 136) ;
* L'élargissement du concept de déni de justice pour inclure le refus des juges de prendre les mesures nécessaires, les retards répétés, le refus de statuer sur les requêtes, et le refus de rendre une décision dans une affaire prête à être jugée après la date de son inscription au rôle, sauf motif légitime (art. 419) ;
* La détermination de l'autorité compétente pour adresser l'avertissement au juge en cas de déni de justice, du chef du greffe au président du tribunal, conformément aux détails énoncés à l'article 420.

## Deuxièmement : Rationalisation de l'exercice du droit d'ester en justice et encouragement des modes amiables de règlement des litiges :

Le nouveau Code de procédure civile a réencadré l'exercice du droit d'ester en justice en le liant à la bonne foi et à la non-entrave au bon fonctionnement de la justice. Cette nouveauté revêt une importance pratique au regard de ce que peuvent connaître certains litiges en matière d'utilisation abusive des exceptions, des requêtes ou des voies de recours, dont l'intention est de temporiser ou de retarder le jugement.

Parmi les nouveautés apportées par la nouvelle loi à cet égard, on trouve ce qui suit :

* La stipulation de la possibilité de demander des dommages-intérêts pour un contentieux de mauvaise foi, que ce soit pendant le déroulement de l'action ou par le biais d'une action indépendante (art. 10) ;

3

* L'élargissement de la notion de conciliation existante et légitime, et la considération d'une conciliation éventuelle comme suffisante pour intenter une action si l'objet de la demande ou de l'exception est de prévenir un dommage imminent dont la disparition est crainte, et une preuve de son existence en cas de contestation (art. 12) ;
* La stipulation de l'obligation pour les parties de contribuer aux procédures d'instruction de l'affaire conformément aux règles du contentieux de bonne foi (art. 117) ;
* L'obligation de condamner le débiteur à une amende au profit du Trésor public, dont le taux ne peut être inférieur à 5% ni supérieur à 15% du montant de la dette jugée, si le tribunal estime que l'opposition ou l'appel concernant l'ordonnance de paiement n'avaient d'autre but que la temporisation et la procrastination (art. 243) ;
* La stipulation de la possibilité offerte à la partie lésée par une tierce opposition, dont la demande n'a pas été satisfaite, de présenter une requête en indemnisation pour contentieux de mauvaise foi, temporisation et procrastination, au stade où se trouve l'affaire, et de même, elle peut présenter une demande d'indemnisation par une action indépendante (art. 350) ;
* La stipulation de la possibilité offerte à l'intimé en cassation de présenter une requête à la Cour de Cassation pour demander des dommages-intérêts pour le préjudice subi en raison d'un recours abusif (art. 393) ;

En revanche, le nouveau Code de procédure civile a encadré les mécanismes de conciliation et de médiation, considérés comme deux moyens essentiels visant à renforcer la justice amiable, et a stipulé à cet égard ce qui suit :

* L'octroi au tribunal, d'office ou à la demande de l'une des parties, de la compétence de proposer la conciliation aux parties au litige, et d'ordonner en conséquence la comparution des parties en personne ou représentées par un mandat spécial ou une délégation, avec la possibilité de confier la procédure de conciliation aux avocats des parties, aux assistants sociaux ou aux personnes que le tribunal estime qualifiées à cet effet. La conciliation intervenue entre les parties est enregistrée par un jugement non susceptible de recours (art. 8) ;
* L'octroi au tribunal de la compétence d'inviter les parties à régler le litige par la médiation, avec l'enregistrement de l'accord intervenu entre elles par un jugement non susceptible de recours (art. 9).

4

## Troisièmement : Renforcement de la spécificité de la justice administrative :

Le nouveau Code de procédure civile a consacré une transformation législative importante au niveau de l'organisation de la justice spécialisée, se traduisant par le passage d'un système basé sur des lois de procédure spéciales à un système procédural unifié. Ce texte de loi a abrogé la loi n° 53.95 relative à la création des tribunaux de commerce, la loi n° 41.90 portant création des tribunaux administratifs, ainsi que la loi n° 80.03 portant création des cours d'appel administratives, et a regroupé toutes les dispositions relatives à la compétence des tribunaux de commerce et des tribunaux administratifs, tout en préservant les spécificités de chaque procédure.

La nouvelle loi a introduit plusieurs nouveautés concernant la justice administrative, visant à élever ce domaine judiciaire et à en faire un mécanisme contribuant à la consécration de l'équilibre souhaité entre l'administration et le citoyen.

Parmi les principales nouveautés contenues dans la nouvelle loi à cet égard, on trouve ce qui suit :

* Renforcement de l'accès à la justice administrative par la réorganisation de l'aide judiciaire, et ce, par :
* L'attribution de la compétence d'octroyer l'aide judiciaire au président du tribunal de première instance administratif et au président de la section spécialisée dans la justice administrative au sein du tribunal de première instance, conformément à la procédure en vigueur dans ce domaine et sauf disposition légale contraire, tout en rendant la décision de refus d'octroi de l'aide judiciaire susceptible d'appel devant le premier président de la cour d'appel administrative, ou devant le président de la section spécialisée dans la justice administrative au sein de la cour d'appel, selon le cas (art. 43) ;
* L'attribution de la compétence d'octroyer l'aide judiciaire au premier président de la cour d'appel administrative et au président de la section spécialisée dans la justice administrative au sein de la cour d'appel, conformément à la procédure en vigueur dans ce domaine (art. 215).
* L'extension des cas d'exonération des frais de justice pour inclure les litiges administratifs prévus aux articles 46, 51 et 215 ;



* L'intégration du concept de connaissance certaine parmi les causes du début du délai de l'action en annulation (art. 47) ;
* L'organisation des effets du recours gracieux préalable et de ses délais (art. 47) ;
* La considération du recours à l'institution du Médiateur comme une cause d'interruption du délai de recours en annulation (art. 48) ;
* L'obligation pour le tribunal de statuer sur la demande de suspension d'exécution de la décision administrative dans un délai déterminé (art. 48) ;
* La consécration de l'effet suspensif du pourvoi en cassation concernant l'exécution des décisions rendues dans les affaires administratives contre l'État, les collectivités territoriales et leurs groupements, et les autres personnes de droit public, ainsi que les effets directs que cela produit sur la procédure d'exécution (art. 383) ;
* L'obligation pour les administrations de l'État, les établissements publics, les collectivités territoriales et leurs groupements, et les autres personnes de droit public, de fournir, via la plateforme électronique, leurs adresses électroniques et numéros de téléphone, ce qui soutient la numérisation des procédures de notification et de communication judiciaire et contribue à accélérer le traitement des litiges administratifs (art. 626) ;
* La réduction du délai de prescription pour la demande d'estimation de la plus-value dans les litiges d'expropriation, de huit (8) ans à quatre (4) ans, en vertu de la modification de l'article 62 de la loi n° 7.81 relative à l'expropriation pour cause d'utilité publique (art. 642) ;
* La consécration de la protection juridique des fonds et biens de l'État, des collectivités territoriales et de leurs groupements contre la saisie exécutoire et la saisie-arrêt (art. 502 et 572).

## Quatrièmement : Réorganisation du rôle du Ministère Public devant les tribunaux civils :

La loi n° 58.25 a encadré l'intervention du Ministère Public devant les tribunaux civils selon une conception plus claire, en distinguant son intervention en tant que partie principale et son intervention en tant que partie jointe, et en définissant les rôles procéduraux découlant de chaque qualité. Ainsi, lorsque le Ministère Public est partie principale, il dispose des mêmes droits que les parties adverses et exerce les voies de recours conformément aux règles légales établies, à l'exception de l'opposition. En revanche, lorsque le Ministère Public est partie jointe, son rôle reste limité à la présentation de conclusions, et il n'exerce les voies de recours que si la loi le prévoit.

Parmi les principales nouveautés contenues dans la nouvelle loi à cet égard, on trouve ce qui suit :

* La possibilité pour le Ministère Public compétent, même s'il n'est pas partie à l'action, et sans être lié par les délais légaux de recours, de demander la déclaration de nullité de toute décision de justice contraire à l'ordre public, dans un délai de cinq (5) ans à compter de sa prononciation, cette décision ayant force de chose jugée, s'il est établi qu'elle a été rendue sur la base d'une falsification ou de son utilisation, ou par l'utilisation de moyens frauduleux ou de la fraude, la demande devant être présentée devant le tribunal qui a rendu la décision de justice, et ce, sur ordre écrit émanant du Procureur Général du Roi près la Cour de Cassation (art. 17) ;
* L'instauration de l'immédiateté de la notification de certaines affaires au Ministère Public dès leur enregistrement. Et l'attribution à ce dernier de ses conclusions en l'état de l'affaire avant la clôture des débats, et l'octroi d'un délai de consultation à sa demande, dont la durée est fixée par le tribunal, et qui commence à courir à partir de la date de réception du dossier comprenant les pièces des parties et leurs mémoires, dont il peut prendre copie (art. 20) ;
* La notification au Ministère Public du rôle des audiences afin de lui permettre de s'acquitter de son rôle légal (art. 90, 360 et 393) ;
* La stipulation de la non-obligation de la présence du Ministère Public aux audiences civiles, même s'il est partie principale, se contentant de la présentation de ses conclusions écrites (art. 21).

## Cinquièmement : Encadrement des règles de compétence :

Dans le but d'établir des règles de procédure de nature à renforcer le rôle de la justice dans la garantie du bon fonctionnement de la justice, la loi n° 58.25 a réorganisé les règles de compétence matérielle, pécuniaire, territoriale et internationale dans le cadre d'une vision visant à réguler la répartition des compétences judiciaires entre les différents tribunaux.

Le législateur a également veillé à rendre certaines règles de compétence plus strictes, notamment en ce qui concerne l'invocation d'office de l'incompétence matérielle, la régulation des conditions d'invocation de l'incompétence territoriale, et la redéfinition de la compétence pécuniaire influençant la recevabilité des jugements aux recours, en plus de l'encadrement de la compétence judiciaire internationale par des textes explicites, dans le but de garantir que l'affaire soit examinée par la juridiction légalement désignée, et ce, selon le détail suivant :

1- Révision des règles de compétence matérielle et pécuniaire, et ce, par :



* Généralisation de la compétence des tribunaux de première instance à soulever d'office l'exception d'incompétence matérielle, avec une décision rendue par un jugement distinct, dans un délai de huit (8) jours à compter de sa soumission, en plus de l'interdiction de la soulever pour la première fois devant la Cour de Cassation (art. 27) ;
* La possibilité pour les parties de convenir par écrit du choix du tribunal compétent territorialement (art. 28) ;
* La fixation de la compétence pécuniaire en dernier ressort des tribunaux de première instance si la valeur de la demande est égale ou inférieure à 10 000 dirhams (art. 30) ;
* La stipulation de la compétence des tribunaux de première instance de droit commun pour connaître des affaires commerciales dont la valeur n'excède pas 80 000 dirhams, en l'absence de tribunal de commerce dans leur ressort, et leur compétence, dans ces limites, pour toutes les demandes reconventionnelles et les demandes de compensation (art. 31) ;
* L'attribution de la compétence aux tribunaux de première instance administratifs et aux sections spécialisées dans la justice administrative pour connaître des litiges relatifs à la situation individuelle des personnes nommées par Dahir ou décret, en tenant compte des dispositions de l'article 114 de la Constitution et de l'article 101 de la loi organique

relative au Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire (art. 38), après que cette compétence était dévolue exclusivement au tribunal administratif de Rabat en vertu de la loi 41.90, qui a été abrogée ;
* L'unification des règles de compétence territoriale et leur harmonisation avec le Code de la famille concernant la demande d'autorisation d'établissement de l'acte de divorce et la demande de divorce, en attribuant la compétence au tribunal de première instance dans le ressort duquel se trouve le domicile conjugal, ou le domicile ou lieu de résidence de l'époux au Maroc, ou le lieu où le contrat de mariage a été conclu, selon l'ordre (art. 274).

2- Régulation de la compétence judiciaire internationale :

Le nouveau Code de procédure civile a introduit une nouvelle compétence, à savoir la compétence judiciaire internationale, les tribunaux du Royaume étant désormais compétents à cet égard pour ce qui suit :

* Connaître des actions intentées contre une partie marocaine, même si elle n'a ni domicile ni résidence au Maroc, à l'exception des actions immobilières situées à l'étranger (art. 72) ;



* Connaître des actions intentées contre une partie étrangère qui n'a ni domicile ni résidence au Maroc, à l'exception des actions immobilières situées à l'étranger (art. 73) ;
* Connaître, dans certains cas limitativement énumérés, des actions intentées contre un étranger qui n'a ni domicile ni résidence au Maroc, à l'exception des actions immobilières situées à l'étranger (art. 74) ;
* Octroyer la compétence aux tribunaux du Royaume pour connaître des actions qui ne relèvent pas de leur compétence si le défendeur accepte leur juridiction expressément ou tacitement, à l'exception de celles relatives à un bien immobilier situé à l'étranger (art. 75).

## Sixièmement : Actualisation des règles d'introduction de l'instance, des procédures de notification, de gestion du litige et d'instruction des affaires :

1- Concernant les règles d'introduction de l'instance :

La loi n° 58.25 a adopté des dispositions précises concernant l'enregistrement des actions et a renforcé le rôle de gestion du tribunal dans leur instruction. Parmi les principales nouveautés contenues dans la nouvelle loi à cet égard, la stipulation de la possibilité de présenter l'action devant nos tribunaux de première instance par une requête écrite ou par voie électronique, avec l'obligation d'inclure dans la requête, sous peine d'irrecevabilité, des données spécifiques (art. 76 et 77), parmi lesquelles :

* Le numéro de la carte nationale d'identité électronique du demandeur ou son équivalent ;
* Le nom personnel et familial de l'avocat du demandeur, son numéro national, professionnel et l'Ordre auquel il appartient, ainsi que son adresse e-mail, en cas de présentation de l'action par un avocat ;
* S'il s'agit d'une personne morale, l'obligation d'indiquer son nom, son représentant légal, son type, son siège social ou le siège de la filiale à laquelle elle appartient, son adresse figurant au registre du commerce et son adresse e-mail.

2- Concernant les procédures de notification :

Le sujet de la notification constitue l'un des piliers les plus importants de la réforme, compte tenu de son lien direct avec les garanties d'un procès équitable, la validité des procédures et la justesse du calcul des délais. La loi



n° 58.25 a réorganisé ce domaine de manière globale, tant au niveau des règles traditionnelles qu'à travers

l'intégration de la notification électronique et son lien avec le système informatique.

Parmi les nouveautés contenues dans la nouvelle loi à cet égard, on trouve ce qui suit :

* L'établissement d'un régime juridique spécifique pour la correspondance avec les parties ou leurs mandataires, en considérant le cabinet d'avocat comme domicile de correspondance, et en conférant un caractère probant aux notifications adressées à son compte électronique ou à son adresse e-mail après attestation judiciaire, en tenant compte des exceptions relatives aux jugements préliminaires ordonnant des charges financières, et aux jugements mettant fin à l'instance (art. 78 et 353) ;
* L'obligation pour chaque partie à l'instance d'informer le tribunal de tout changement survenu dans son adresse ou son domicile de correspondance, faute de quoi toute notification faite à la dernière adresse ou domicile communiqué sera considérée comme valide et produira ses effets (art. 77 et 216) ;
* La considération de la notification des convocations par les huissiers de justice comme principe, avec la possibilité pour le tribunal d'ordonner, le cas échéant, la notification des convocations par l'un des fonctionnaires du greffe, ou par voie administrative, ou par lettre recommandée avec accusé de réception (art. 83) ;
* L'abrogation de la procédure de notification par le curateur (art. 86) ;
* L'adoption de l'adresse figurant sur la carte nationale d'identité électronique comme référence supplétive pour la notification en cas d'impossibilité de la réaliser à l'adresse fournie, en conférant un caractère probant à cette notification et en la considérant comme valide et produisant ses effets (art. 86 et 610) ;
* La considération de la notification comme valide et produisant ses effets légaux dans le cas où le défendeur ne comparaît pas et que le tribunal ne reçoit pas l'avis de notification lors de l'audience à laquelle il a été convoqué, et il est requis que la convocation soit reçue légalement lors de l'audience suivante (art. 88) ;
* La régulation des délais de comparution et du laps de temps entre la convocation et l'audience, en fixant un délai de 5 jours comme laps de temps entre la notification de la convocation et la date de l'audience si l'adresse du destinataire se trouve dans le ressort du tribunal, et de 15 jours si l'adresse du destinataire se trouve en dehors de ce ressort, et de 3 mois si la partie n'a ni domicile ni résidence sur le territoire du Royaume (art. 88 et 89) ;

10

## Pages 11-20

- La remise de tout acte judiciaire, que ce soit avant sept heures du matin ou après six heures du soir, sauf en cas de nécessité, et après autorisation écrite du président du tribunal ou de son suppléant, ou du président de la section ou du juge rapporteur ou du magistrat affecté à l'affaire ou du greffier qui en est chargé (art. 82).
- La dispense de notification de la convocation aux parties ou à leurs mandataires lors de la séance par le greffier chargé du dossier (art. 111) ;
- L'enregistrement de la remise de l'acte du greffier rapporteur au bureau du juge avec son accord (art. 115) ;
- La dispense de notification de l'acte de l'huissier de justice au domicile élu pour le montant mentionné à l'art. 84 et 204 et 380) ;
- La détermination des données d'identification obligatoires pour la notification, qui incluent le nom, le prénom, l'adresse du destinataire, son numéro de carte d'identité électronique nationale ou de son représentant, et l'indication de la partie, ainsi que la date de la remise ou du refus et la signature de la partie ou de la personne ayant effectué la remise et sa qualité (art. 85) ;
- L'adoption de la notification électronique à travers ce qui suit :
- La création de comptes professionnels spéciaux pour les avocats, les adouls et les notaires, les experts judiciaires et les traducteurs assermentés (art. 625) ;

- L'obligation pour les personnes morales de communiquer leurs données électroniques (art. 626) ;
- La possibilité pour les personnes physiques et morales de choisir la notification électronique (art. 627) ;
- La mise en place d'enregistrements et de décisions électroniques, et l'émission d'avis de réception par voie électronique (art. 629 et 633) ;
- Le calcul des délais ordinaires prévus à l'art. 602, à savoir, la date d'ouverture de la plateforme électronique le jour ouvrable suivant le jour férié légal, ou le premier jour où la plateforme reprend ses services de manière ordinaire (art. 639).

**Septièmement : Rationalisation du temps judiciaire**

Le fondement de la nouvelle procédure civile est de rationaliser la justice et d'en guider le cours, en introduisant des pratiques permettant de réduire les délais et d'éviter les procédures qui, de par leur nature, entravent le déroulement normal de l'action en justice, ou en prévoyant dans cette circulaire des délais précis et déterminés pour statuer sur les types d'affaires, ou pour l'accomplissement de procédures liées aux dossiers, et ce comme suit :

- Fixation d'un délai court pour statuer sur l'exception d'incompétence (8 jours par le président du tribunal de première instance et 8 jours par le président du tribunal de deuxième instance) ce qui garantit de réduire le délai de résolution du litige (art. 27) ;
- Fixation d'un délai pour l'échange de conclusions écrites d'un nombre limité de pages dans un délai de 10 jours (art. 103), et la fixation d'un délai pour l'échange de procédures d'enquête dans un délai de 15 jours (art. 119) ;
- La dispense de la préparation du dossier par le juge rapporteur du tribunal d'appel et la fixation d'un délai maximal d'appel de 90 jours (art. 356) ;
- La dispense de l'obligation de notifier l'appel avec les pièces jointes du dossier sans remettre de copie des procédures de l'appelant au tribunal compétent dans un délai ne dépassant pas 15 jours à compter de la date du dépôt de l'appel, et la fixation de ce délai à 10 jours pour le tribunal d'appel, et 7 jours pour le tribunal de cassation pour l'urgence (art. 214) ;
- La dispense de l'obligation de notifier le recours en cassation avec les pièces jointes du dossier et la suffisance d'une copie des procédures d'appel en cassation dans un délai ne dépassant pas 15 jours à compter de la date du dépôt du recours (art. 378) ;
- L'obligation de prendre une décision après l'enquête, avant toute procédure préliminaire d'enquête dans l'action en justice, ce qui permet de rejeter les réclamations abusives (art. 116) ;
- La confirmation de la non-nécessité de recourir à l'enquête dans les actions en justice si des preuves écrites sont disponibles (art. 117).

**Huitièmement : Régulation des recours et renforcement de la stabilité des positions juridiques**

Le nouveau Code de procédure civile s'est attaché à réglementer les recours de manière à assurer la stabilité des jugements, la bonne administration de la justice, et la garantie des droits de la défense à deux degrés, et le contrôle de l'application de la loi. L'objectif du projet était de fixer des délais et des procédures variés pour les différents recours, tout en réduisant les dispositions d'acceptation des recours non productifs, et en renforçant l'efficacité judiciaire. Et ce, selon la ventilation suivante :

**1- L'opposition, l'appel, la révision et la tierce opposition**

Les nouveautés introduites par le nouveau Code dans ce domaine sont les suivantes :

- La réduction du délai d'appel à 10 jours ou à 15 jours (art. 200 et 374) ;
- La dispense de l'obligation de notification du recours incident et de sa relation avec l'appel principal, notamment en ce qui concerne les effets résultant de la renonciation à l'appel principal, ou de l'autorisation de ne pas accepter

son désistement (art. 207 et 208) ;

- L'introduction d'un nouveau type de recours, l'opposition, qui permet à chaque partie à la décision d'en interjeter contre une autre personne qui n'était pas un tiers à l'opposition principale, mais qui était concernée par l'opposition (art. 207) ;
- La dispense de la présentation de demandes d'opposition par l'intermédiaire du Fonds des tribunaux au Royaume, le président du greffe la transmettant immédiatement au tribunal compétent (art. 351) ;
- La confirmation de l'effet suspensif du recours en opposition, et la possibilité pour l'opposant de soulever des moyens supplémentaires pendant l'étape de l'opposition (art. 217) ;
- La limitation légale pour l'opposant de ne pas appeler son recours (art. 217) ;
- La détermination de l'instance compétente pour statuer définitivement sur les ordonnances provisoires rendues par le président principal en première instance ou par son suppléant (art. 495) ;
- La fixation d'un délai pour l'appel des ordonnances provisoires rendues par le président principal à 10 jours à compter de leur date de délivrance, qu'elles aient été rendues en présence ou en l'absence (art. 495) ;

**Page 14**

- Fixation d'un délai pour la tierce opposition à la décision rendue par le tribunal en un an à compter de la date de la décision contestée (art. 346) ;
- Fixation d'un délai pour la demande de révision de la décision rendue par le tribunal à 30 jours à compter de la date de la notification du recours contesté. Si les motifs du recours en révision sont la falsification ou le dol ou la découverte de nouvelles preuves, le délai court à compter de la date de la découverte du dol ou des nouvelles preuves. Pour les deux derniers cas, il est nécessaire de prouver par écrit la date de découverte. Si les actes sont des crimes, le délai ne court qu'à compter de la date où le jugement devient définitif (art. 431 et 403) ;
- Fixation d'un délai pour la tierce opposition à la décision du tribunal en un an à compter de la date de la décision contestée, et pour le recours en révision devant la Cour de cassation en deux ans à compter de la date de la décision contestée. Si les motifs du recours en révision sont la falsification ou le dol ou la découverte de nouvelles preuves, il est nécessaire de présenter des preuves écrites. Le délai court à compter de la date de la découverte du dol ou des nouvelles preuves. Pour les deux derniers cas, il est nécessaire de prouver par écrit la date de découverte. Si les actes sont des crimes, le délai ne court qu'à compter de la date où le jugement devient définitif (art. 403 et 405) ;
- L'annulation de l'obligation de déposer la somme d'argent fixée pour l'amende pour la tierce opposition en cas de fraude, avec la possibilité pour le tribunal de condamner la partie lésée à des dommages et intérêts pour déloyauté ou abus de procédure (art. 350) ;
- La possibilité d'ordonner la suspension de l'exécution en cas de tierce opposition, sur la base d'une demande indépendante, avec un délai de 30 jours pour statuer sur celle-ci par une chambre du tribunal (art. 349) ;
- La réduction du montant exigible à déposer en cas de demande de révision de la décision devant le tribunal de première instance, de 1000 dirhams à 0 dirham, devant le tribunal de deuxième instance de 2500 dirhams à 0 dirham, avec le maintien du montant de 5000 dirhams devant la Cour de cassation (art. 430) ;

**Page 15**

- La dispense de statuer sur le recours en révision de la décision rendue par une autre instance que celle qui a rendu la décision contestée, garantissant ainsi la neutralité et le renouvellement de l'instance judiciaire (art. 433) ;
- La possibilité de demander la suspension de l'exécution dans le cas de la révision de la décision pour des raisons urgentes, et ce, en dérogation au principe qui caractérise ce recours comme non suspensif (art. 433).

**2- Le recours en cassation**

Les innovations les plus importantes apportées par la nouvelle loi dans ce domaine sont les suivantes :

- La limitation de la compétence de la Cour de cassation pour statuer définitivement sur les demandes de pourvoi en cassation qui dépassent les 30.000 dirhams, avec l'exception de certains litiges, y compris les demandes liées aux baux et aux loyers et aux revenus qui en résultent, ainsi qu'aux recours civils (art. 375) ;
- La confirmation de la compétence de la Cour de cassation pour statuer définitivement sur les recours dirigés contre les décisions réglementaires et individuelles émanant du Chef du gouvernement, ainsi que les recours dirigés contre les décisions des autorités administratives qui dépassent le champ d'application de la juridiction locale du tribunal administratif ou de la division des affaires administratives du tribunal de première instance (art. 375) ;
- De même, cette compétence est prévue par la loi n° 90-41 qui l'a abrogée ;
- La confirmation de la compétence de la Cour de cassation pour statuer sur les recours dirigés contre les actes judiciaires et les décisions judiciaires en cas d'excès de pouvoir dans l'utilisation de la compétence (art. 375) ;
- La dispense de l'obligation d'un avocat ou d'un avocat si le recours est une partie au recours (art. 376) ;
- L'extension du champ d'application de l'exemption de la nomination d'un avocat devant la Cour de cassation pour inclure l'État, ainsi que les collectivités territoriales et leurs groupements, et la tutelle sur les collectivités territoriales (art. 376) ;
- La dispense de la possibilité de déposer le mémoire de cassation et ses annexes par voie électronique (art. 378) ;
- La dispense explicite de la soumission du recours en cassation à l'effet suspensif du recours (art. 380).

**Page 16**

- La réduction du délai d'introduction du recours en annulation d'une décision administrative devant la Cour de cassation de 60 jours à 30 jours (art. 382) ;
- L'adoption du titre de l'adresse des parties à la notification électronique comme moyen de notification du recours (art. 382) ;
- L'attribution de la compétence à la Cour de cassation pour statuer définitivement sur le recours en cassation des jugements qu'elle annule entièrement ou partiellement, et si le recours en cassation est pour la deuxième fois, et la Cour de cassation a toutes les données objectives sur le fond de l'affaire (art. 391) ;
- L'attribution de la compétence à la Cour de cassation pour statuer définitivement sur l'affaire si la décision rendue est prête, lors de la cassation d'une décision dans une action en annulation (art. 392) ;
- La promotion des mécanismes d'unification de la jurisprudence à travers l'introduction de nouvelles procédures permettant au président du tribunal de première instance, en cas de divergence des interprétations judiciaires d'une seule règle de droit, et après consultation de trois juges de la chambre concernée de la Cour de cassation, d'examiner le problème devant un ensemble de chambres afin de rendre une décision à son sujet, et dans ce cas, sa décision d'unifier cette jurisprudence sera juridiquement contraignante pour les magistrats, qu'elle soit antérieure ou postérieure à la décision concernée (art. 407) ;
- L'augmentation du seuil minimum pour la condamnation à l'amende en cas de rejet de la demande de récusation de 3000 dirhams à 5000 dirhams (art. 409).

**3- L'annulation du jugement devant le président du tribunal de première instance**

Le nouveau Code a institué une procédure spéciale pour la demande d'annulation des jugements de première instance et d'appel définitifs devant le président du tribunal de première instance, dans des cas précis, par le biais du greffier compétent, ou en cas d'absence de demande, ou en cas de négligence dans la demande, ou en cas de non-vérification du dossier, ou en cas de discussion de parties du jugement, ou en cas de retrait de la demande pendant l'enquête de l'action (art. 32).
Ceci est considéré comme un mécanisme extraordinaire de contrôle des jugements d'appel qui n'acceptent pas l'appel, ouvrant une voie de recours en dehors des limites habituelles de l'appel.

**Page 17**

**Neuvièmement : Le contentieux des référés, les ordonnances sur requête et la procédure d'injonction de payer**

Cet axe a connu une réforme visant à affiner les compétences des présidents de tribunaux et des divisions spécialisées, avec la fixation de délais courts pour statuer sur le fond de l'action, ce qui se reflète dans une orientation législative claire vers l'efficacité et la rapidité, tout en préservant les garanties fondamentales. Et ce, selon la ventilation suivante :

**1- Les référés**

Eu égard à la clarté qu'apporte la nouvelle législation dans ce domaine, le projet s'est attaché, par le biais de cette loi, à renforcer l'octroi des droits aux justiciables, et à lever les obstacles majeurs qui les entravent. Et ce, avec la mention de nouvelles dispositions dans la nouvelle loi comme suit :

- La confirmation de la compétence du président du tribunal de première instance, ou de son suppléant, ainsi que du président de la division spécialisée, ou de son suppléant, pour exercer les missions des référés (art. 226) ;
- La confirmation de la compétence du président de la première instance ou de son suppléant, ainsi que du président de la section spécialisée ou de son suppléant, pour exercer les missions des référés, si le litige est présenté devant le tribunal mentionné (art. 226) ;
- La confirmation des conditions de compétence pour le contentieux des référés, notamment la présence de l'élément d'urgence, et l'absence d'atteinte au fond, ce qui ne peut être tranché par une décision de référé (art. 226) ;
- La possibilité de statuer sur la demande sans audition du défendeur en cas d'urgence avérée (art. 229) ;
- L'octroi aux juges des référés du pouvoir de prendre toutes les mesures conservatoires ou de rétablir la situation en l'état où elle était avant, ou de mettre fin à un trouble manifestement illicite, même s'il n'y a pas d'action au fond, et ce, malgré la présence d'une nouvelle disposition (art. 226) ;
- La confirmation de la recevabilité des ordonnances de référé à l'appel dans un délai de 15 jours à compter de leur notification, avec l'obligation de déposer le mémoire d'appel avec les pièces justificatives au greffe du tribunal d'appel compétent dans un délai maximal de 7 jours à compter de la date de dépôt de l'appel (art. 230) ;

**Page 18**

- La dispense de la compétence du président de la première instance ou de son suppléant, et du président de la section spécialisée ou de son suppléant, selon le cas, dans les appels introduits contre les ordonnances de référé (art. 230) ;
- La dispense de la possibilité d'ordonner la suspension de l'exécution par le président principal ou le président de la section spécialisée ou par son suppléant, si l'exécution présente un risque grave (art. 231).

**2- Les ordonnances sur requête, la vérification des faits et les expertises**

Pour renforcer le caractère immédiat des ordonnances rendues sur requête, et dans le but de limiter cette procédure, et afin d'assurer une intervention judiciaire rapide dans les cas qui ne peuvent attendre, et de réaliser un équilibre entre la rapidité et la garantie, de nouvelles dispositions ont été introduites, liées à la procédure des ordonnances sur requête, comme suit :

- La confirmation de la compétence du président du tribunal de première instance ou de son suppléant, ainsi que du président de la section spécialisée ou de son suppléant, pour obtenir une ordonnance ou un avis ou une procédure urgente qui ne relève d'aucun texte spécial, et ce, si le litige lié à la procédure est présenté devant le tribunal (art. 225) ;
- L'acceptation du rejet des ordonnances par appel dans un délai de 7 jours à compter de la date de leur prononcé, sauf si la vérification des faits ou une procédure d'enquête n'accepte pas l'appel (art. 225) ;

- L'obligation de déposer le mémoire d'appel en première instance avec les pièces jointes au greffe du tribunal de deuxième instance dans un délai de 3 jours à compter de la date de dépôt de l'appel (art. 225) ;
- La dispense de la compétence du président du tribunal de première instance ou de son suppléant, et du président de la section spécialisée ou de son suppléant, selon le cas, dans les appels introduits contre les ordonnances rendues sur requête (art. 225) ;

**Page 19**

- La dispense de la délivrance du droit de recours en exécution des ordonnances sur requête après expiration d'un délai de 30 jours à compter de leur date de délivrance (art. 225).

**3- La procédure d'injonction de payer**

Le législateur, dans la nouvelle procédure civile, a veillé à généraliser les dispositions relatives à la procédure d'injonction de payer, comme il a été statué dans le Code actuel, à l'exception de quelques dispositions modifiées, et ce, comme suit :

- La confirmation de la compétence matérielle des tribunaux de première instance de droit commun pour statuer sur les ordonnances de paiement exécutoires ou sur les reconnaissances de dettes commerciales ou les reconnaissances de dettes nées de transactions commerciales, si le montant demandé dépasse 5000 dirhams, et devient exigible par un document officiel ou une reconnaissance de dette (art. 233) ;
- La détermination de la compétence matérielle des tribunaux de première instance de droit commun pour statuer sur les ordonnances de paiement exécutoires ou les reconnaissances de dettes nées de transactions commerciales, dans le cas où le montant se situe entre 5000 dirhams et 80.000 dirhams, mais si le montant demandé dépasse 80.000 dirhams, la compétence est attribuée aux tribunaux de première instance et aux divisions spécialisées en matière de contentieux commercial (art. 233).

**Dixième : Dans le domaine de l'exécution**

L'exécution est l'une des nouveautés les plus importantes de la loi n° 58.25. Compte tenu de l'importance de la réorganisation des compétences personnelles du juge de l'exécution, et de l'intégration des données scientifiques dans toutes ses procédures, afin de clarifier et de renforcer les décisions judiciaires exécutoires, et d'y inclure les dispositions de la nouvelle procédure civile.

Parmi les nouveautés que le nouveau Code de procédure civile a incluses, notamment en ce qui concerne la procédure d'exécution, figurent des précisions et des spécialisations avec des compétences propres au président du tribunal, en plus de l'introduction de procédures de saisie et de vente aux enchères publiques, et la modification des dispositions relatives à l'exécution, et ce selon la ventilation suivante :

**1- Concernant le juge de l'exécution**

Le nouveau Code de procédure civile stipule que le juge de l'exécution est l'autorité compétente pour recevoir les demandes d'exécution, et émettre les décisions relatives à l'exécution (art. 476 et 481), et lui donne des compétences et des pouvoirs dans le cadre de la supervision des procédures d'exécution et de leur contrôle, comme suit :

**Page 20**

- La conduite de toutes les recherches et enquêtes qu'il possède concernant les biens saisissables, y compris les biens mobiliers et immobiliers, ou par le biais des plateformes numériques des tribunaux (art. 467) ;
- Le règlement des difficultés matérielles soulevées par l'agent d'exécution, et la prise de toutes les mesures et procédures nécessaires, y compris la demande d'aide de la force publique et des autorités, et l'autorisation d'ouvrir les portes, les serrures et les armoires, et ce, dans les limites de l'intérêt de l'exécution (art. 492 et 495) ;

- L'émission d'une ordonnance de mainlevée de la saisie exécutoire, en cas de présentation par le débiteur d'une caution bancaire égale au montant dû par le débiteur à la suite de la saisie, ou son dépôt du montant de la caution au Fonds du tribunal (art. 503) ;
- L'ordonnance de procéder, sur demande, à la vente des biens immobiliers saisis, afin de déterminer leur valeur réelle économique (art. 512) ;
- La supervision de la vente des biens immobiliers saisis aux enchères publiques, en tenant compte des dispositions légales, et de la possibilité de désigner des experts assermentés dans le cadre de la bourse et des marchés financiers concernant les procédures préparatoires de la vente (art. 520) ;
- La détermination des conditions et modalités de vente du fonds de commerce saisi, ainsi que l'estimation de sa valeur par chaque élément de ses composants, avec la notification de cette expertise aux parties (art. 526) ;
- La mise en commun de tous les biens saisis en un seul lieu, en cas de biens dispersés, et ce, afin de faciliter les procédures de vente (art. 538) ;
- La détermination de la date et de l'heure de la vente aux enchères publiques des biens immobiliers saisis (art. 559 et 562), ou sa fixation, sur demande, par un expert au profit de la partie saisissante pour déterminer un nouveau prix pour la vente des biens saisis, et ce, en cas de non-présence de soumissionnaires lors des enchères publiques ou de non-atteinte de la valeur minimale (art. 562).

## Pages 21-29

ou l'absence de proposition, et dans ce cas, le juge de l'exécution peut ordonner la réduction du prix de départ de la vente aux enchères de plein droit, sans que cette réduction n'excède 30% et ne soit inférieure à 10% du prix mentionné dans l'expertise finale (art. 562).

**2- Détermination des compétences et du président du tribunal dans le domaine de l'exécution :**
Les nouvelles compétences ont été définies comme suit :
- Statuer sur les difficultés temporaires (art. 477) ;
- Le délai de rétractation ne doit pas excéder deux mois cumulés (art. 477) ;

**3- Définition du cadre réglementaire des biens saisis :**
Les travaux de la commission ont porté sur l'actualisation des règles relatives aux biens saisis et leur importance, et ce, à travers :
- L'encadrement des biens saisis en précisant ceux qui peuvent être saisis au profit des créanciers et ceux qui ne le peuvent pas (art. 499), et ce qui suit en fait partie :
- Enregistrement de la saisie sur les biens commerciaux au registre du commerce, ainsi que le registre national électronique des garanties mobilières ;
- Enregistrement de la saisie conservatoire sur un immeuble grevé ou en cours de constitution d'un titre foncier à la demande du bénéficiaire ;
- Notification de la saisie conservatoire sur un bien immobilier non immatriculé au saisi à la demande du bénéficiaire, avec dépôt d'une copie du procès-verbal de saisie au tribunal compétent pour enregistrer une mention spéciale, et publication d'un avis pendant 15 jours par tous moyens légaux permettant la connaissance de la saisie.
- Ajout de nouveaux biens saisissables au profit des créanciers (art. 502), et ce qui suit en fait partie :
- Les fonds et biens des administrations publiques et des collectivités territoriales et leurs groupements ;
- Les outils et machines nécessaires à l'exercice de la profession (saisie conservatoire) ;
- Les droits personnels du débiteur ;
- Les enseignes et la clientèle, ce qui est nécessaire pour l'accomplissement des prestations

Page 21

financières ;

- Les publications accordées dans le cadre du soutien direct ;
- Ce qui ne peut être saisi en vertu de la loi.
- Interdiction de toute procédure d'exécution entre 19h00 et 7h00 du matin, ou tout jour férié, sauf en cas de nécessité impérieuse et sur ordre du juge de l'exécution (art. 472) ;
- L'encadrement de la saisie sur un bien commercial dans le cadre des nouvelles procédures d'exécution (des articles 526 à 534), et ce qui suit en fait partie :
- L'exécution de la vente aux enchères par la publication de la demande de vente par le créancier, précisant la date, l'heure d'ouverture des enchères et le prix de départ ;
- L'affichage de l'annonce de la vente aux enchères du principal bien immobilier au tribunal, et publication du résumé de l'annonce dans un journal approprié, et si possible dans l'un des journaux destinés à la publication des annonces judiciaires, et sur la plateforme électronique du tribunal qui entre dans le cadre de la juridiction de la vente des biens immobiliers ;
- La désignation de l'huissier de justice pour les annonces de vente à travers la plateforme électronique, ou par tout autre moyen, et l'organisation de leur ordre chronologique dans un procès-verbal spécial de réception des offres ;
- La procédure d'enchères par l'huissier de justice après 30 jours à compter de la date de la demande d'exécution ;
- L'huissier de justice notifie le saisi au moins 10 jours avant la date déterminée pour l'accomplissement des procédures de publication et d'information, et notifie les créanciers ayant une inscription hypothécaire de l'obligation d'être présents aux dates et heures déterminées pour les enchères ;
- L'huissier de justice procède à la vente aux enchères à travers la convocation des enchérisseurs qui ont soumis leurs offres au cours de la même date ;
- Si le jour et l'heure de la vente aux enchères des biens saisis coïncident avec sa date, l'huissier de justice procède à la déclaration de l'adjudication sur le dernier enchérisseur qui a présenté l'offre la plus élevée avec une garantie bancaire préalable à récupérer en cas d'absence d'adjudication ;

Page 22

- Le paiement du prix de l'adjudication au plus tard 10 jours à compter de la date de l'adjudication, en plus des frais d'exécution déterminés par le juge de l'exécution, et annoncés avant l'adjudication ;
- En cas d'exécution d'une saisie sur un bien commercial et de non-réponse à l'avertissement qui lui est adressé pour l'exécution de ses obligations dans les 10 jours à compter de la date de sa réception, la vente aux enchères du bien commercial est reportée à ses frais pour le mois suivant (art. 10) mentionné ;
- L'introduction de nouvelles procédures lors de l'adjudication en annonçant une nouvelle enchère :
- L'annonce, en plus des données habituelles, le montant adjugé précédemment, le prix de départ de la nouvelle enchère et la détermination des frais de courtage publics en rapport avec les ventes ;
- En cas d'enchère suffisante, l'offre initiale est considérée comme présentée lors de l'adjudication ;
- Il est permis à l'adjudicataire défaillant d'arrêter les procédures de revente s'il exécute les conditions de l'adjudication précédente, et paie les frais résultant de sa négligence ;
- Si la vente n'est pas suffisante en raison d'un manque d'enchérisseurs ou d'un manque de propositions dans les ventes aux enchères publiques, le juge de l'exécution peut, de plein droit, proposer un prix de départ ou une nouvelle enchère, sur la base d'une demande formulée par toute personne intéressée, sur la base d'une expertise réalisée à cet effet ;
- Obligation de préparer un procès-verbal de vente aux enchères du bien saisi par l'huissier de justice, à la demande

du créancier, et de l'enregistrer dans le registre national électronique des garanties mobilières.
- Extension des cas de recours à la saisie immobilière sur le bien (art. 545), pour inclure, en plus de la garantie des créanciers, deux cas nouveaux :
- Lorsque l'exécutant n'a pas trouvé de biens mobiliers suffisants ou a rencontré des difficultés après trois adjudications consécutives ;
- L'exécutant a le choix de saisir les biens immobiliers.

Page 23

- Confirmer le principe de proportionnalité dans la saisie en ne stipulant pas un montant maximal pour la prolongation de sa durée, avec la possibilité pour le saisi de soumettre une demande au juge de l'exécution pour lever la saisie, et il en résulte qu'en cas de non-réponse à sa demande, le juge peut, dans le cadre de sa compétence, statuer sur la demande, avec la considération des autres priorités (art. 583) ;
- L'organisation de la saisie conservatoire par de nouvelles règles juridiques, qui consistent à soumettre cette demande au président du tribunal, après l'octroi d'une autorisation, et la rédaction d'un procès-verbal fixant les parties, et accordant un délai aux débiteurs pour s'acquitter de la dette et lever la saisie, et les stipulations en cas d'absence d'exécution après l'expiration du délai, avec la confirmation de l'impossibilité d'effectuer des saisies sauf après un jugement du tribunal qui a prononcé la saisie, et les stipulations immédiatement après l'expiration du délai de recours contre ce jugement (art. 586).

**4- Modernisation des mécanismes de régulation de la vente aux enchères publiques :**

La loi sur la procédure civile a introduit de nouvelles dispositions pour garantir la transparence et élargir la base de participation aux enchères publiques, et éviter la défaillance des opérations d'enchères répétées en raison du développement numérique, et l'adéquation des procédures avec les nouvelles innovations.

Ces nouveautés introduites par la nouvelle loi se manifestent comme suit :
- L'exécution de la vente aux enchères publiques par une plateforme électronique en plus du marché public ou de tout autre lieu convenant à cet objectif, afin de renforcer les exigences de transparence à travers l'intégration de l'annonce sur le site électronique du tribunal pour l'information, en plus des autres moyens de notification (art. 513) ;
- La détermination de nouveaux délais pour les procédures de saisie immobilière et les stipulations sur la nécessité de préparer par l'huissier de justice un "cahier des charges", et de vérifier les données qu'il contient, y compris les prix de référence de ce cahier, et les conditions de vente, et le prix de départ fixé par le juge de l'exécution au début de l'adjudication finale, afin de ne pas modifier les photos ou les descriptions du bien saisi (art. 553) ;

Page 24

- L'organisation des règles du cahier des charges afin de permettre à toute personne intéressée d'émettre des observations ou d'émettre des objections aux procédures et aux conditions de la vente aux enchères, et cela dans les 10 jours suivant l'annonce, avec l'organisation de la déchéance du droit en cas de non-respect de ce délai ;
- La réduction de la valeur de l'offre présentée par toute personne après le prix de l'adjudication, du sixième au tiers du prix initial (art. 563) ;
- L'organisation des honoraires des huissiers de justice après le prix de l'adjudication, pour rétablir la commission de l'huissier de justice après la vente aux enchères, et le prix initial et les frais (art. 272) ;
- La confirmation de la nature déclarative de la vente aux enchères publiques en stipulant à travers elle l'exemption du bien immobilier saisi de toutes les charges et dettes antérieures, quelle que soit leur nature (art. 556) ;
- La stipulation de la possibilité de participation à la vente aux enchères publiques en présentiel ou à distance via la plateforme électronique, selon des conditions et modalités réglementaires fixées par un texte (art. 636).

**5- Numérisation de la procédure d'exécution :**
La numérisation de la procédure d'exécution s'inscrit dans un contexte particulier de réduction des documents papier, et d'évitement de la duplication des procédures et de la perte des documents, pour renforcer la transparence et la fluidité du processus d'exécution.
Et soulignant l'importance de la numérisation des procédures d'exécution, la nouvelle loi a établi de nouvelles exigences, notamment :

- L'adoption d'une plateforme d'exécution unifiée dans toutes les procédures d'exécution via la plateforme électronique (art. 449 et 635) ;
- L'orientation de la notification ou de l'annonce pour l'exécution de la décision judiciaire via son compte électronique, avec l'intégration du résultat de l'exécution via la plateforme (art. 634) ;

Page 25

- La supervision du juge de l'exécution sur le déroulement des procédures via le système informatique pour garantir toutes les opérations pertinentes de notification et d'exécution des décisions judiciaires avant d'organiser leurs effets juridiques (art. 634).

**6- Mise en place d'un système juridique intégré pour l'exequatur des jugements, contrats et titres avec formule exécutoire :**
La loi sur la procédure civile a établi des dispositions précises pour réguler l'exequatur des décisions et titres étrangers avec formule exécutoire, à savoir :

- La détermination de l'autorité compétente pour statuer sur la demande d'exequatur au président du tribunal de première instance ou à son suppléant (art. 452) ;
- La détermination de nouvelles conditions pour l'exequatur des décisions et titres étrangers avec formule exécutoire émanant des tribunaux du Royaume (art. 453), et ce après vérification de ce qui suit :
- Absence de décision étrangère statuant sur un objet relevant de la compétence exclusive des tribunaux marocains ;
- Absence de fraude dans le choix du tribunal ayant rendu la décision ;
- La convocation régulière des parties au litige et leur représentation légale correcte ;
- La possession de la chose jugée par la décision rendue conformément à la loi du tribunal qui l'a rendue ;
- Absence de contradiction de la décision rendue avec une décision rendue par l'un des tribunaux du Royaume ;
- Absence de contradiction du contenu de la décision avec l'ordre public marocain ;
- Absence de contradiction du contenu de la décision avec les dispositions d'une convention internationale approuvée par le Maroc et publiée au Journal officiel.
- La stipulation de la possibilité de recours contre la décision judiciaire rendue concernant la demande d'exequatur, avec la détermination d'un délai d'un mois à compter de la notification pour faire appel de cette décision (art. 454) ;
- Le respect des dispositions des conventions et traités internationaux approuvés et publiés au Journal officiel du Royaume, ainsi que le respect des règles générales lors de l'examen des demandes d'exequatur (art. 456).

Page 26

**Dixième : Numérisation des procédures et actions judiciaires et renforcement de l'efficacité judiciaire :**
Ceci est l'axe principal des piliers fondamentaux introduits par la loi n° 58.25, où il n'a pas été nécessaire de prévoir des dispositions réglementaires exhaustives, mais plutôt d'établir une structure juridique intégrée pour la numérisation de la justice, avec l'organisation des procédures numérisées, ce qui représente un saut qualitatif dans le fonctionnement des tribunaux. Cela se manifeste par :

- La stipulation de la possibilité d'accomplir les diverses procédures mentionnées dans la loi sur la procédure civile

ou dans d'autres textes sous forme électronique, selon des règles juridiques et des dispositions spécifiques régissant les transactions électroniques (art. 623) ;

- L'établissement d'un système informatique unifié pour la gestion des procédures et des actions judiciaires devant les tribunaux de première instance et les cours d'appel, avec la constitution d'une base de données liée aux opérations liées à l'autorité judiciaire, en coordination avec l'autorité chargée de la tutelle, chacun dans les limites de ses compétences, en plus d'un système informatique spécial pour la Cour de cassation pour gérer ses procédures (art. 624) ;
- La création de plateformes électroniques professionnelles pour les assistants de justice, leur permettant d'établir des comptes professionnels pour l'échange des données et des documents électroniques liés aux procédures et aux actions judiciaires (art. 625) ;
- L'élargissement de la portée de l'obligation de notification électronique dans les procédures et les actions judiciaires, à travers l'obligation des administrations publiques et des collectivités territoriales et du reste des personnes morales de droit public de s'acquitter de cette obligation via la plateforme électronique et leurs téléphones, ainsi que l'identification des personnes morales autres que celles mentionnées pour être accompagnées de leurs coordonnées pour recevoir toutes les procédures et documents électroniques (art. 626 et 627) ;
- La stipulation du dépôt des requêtes et des plaintes et de leur notification via la plateforme électronique avec le paiement des frais et des redevances électroniquement selon des modalités réglementaires, et la possibilité de les recevoir immédiatement dès l'arrivée du délai d'une heure suivant la date de la procédure (art. 76 et 628) ;
- L'adoption de l'enregistrement électronique des litiges dans le registre électronique selon l'ordre de leur réception (art.

628) ;



- La désignation du juge ou conseiller rapporteur ou du juge en charge de l'affaire par voie électronique par le président du tribunal, avec l'octroi de l'autorité de modifier cette désignation via le système informatique (art. 101 et 628) ;
- La stipulation de l'échange de notes et de conclusions via la plateforme numérique sous la supervision du juge ou conseiller rapporteur (art. 630) ;
- La stipulation de la possibilité de tenir des séances à distance, après, et selon des conditions précises et limitées, avec la mise à disposition des moyens logistiques nécessaires aux parties, ce qui garantit le respect des règles de la procédure judiciaire, et la garantie du droit de la défense, et la permanence de la communication simultanée entre le tribunal et le lieu de présence de l'auditeur, et la rédaction d'un procès-verbal de chaque séance telle qu'elle s'est déroulée, avec la possibilité d'enregistrer le procès-verbal sous forme audio ou vidéo, avec ses annotations, ou son renvoi aux séances pour organiser la manière de gérer ces séances (art. 90) ;
- La numérisation de l'exécution des conventions judiciaires internationales reçues par voie diplomatique, et en application des conventions internationales approuvées par le Royaume et publiées au Journal officiel, en utilisant la technique de la numérisation (art. 630) ;
- La consécration de la validité des documents et des titres déposés par voie électronique, avec l'obligation de l'engagement de celui qui a déposé un document via la plateforme électronique de sa conformité à l'original, et la stipulation de l'exemption des parties du dépôt d'une copie conforme ou d'une photocopie, avec la possibilité de remettre l'original aux parties, et le tribunal se réserve le droit de vérifier l'authenticité de l'original par l'original (art. 631) ;
- L'inclusion des décisions judiciaires dans le système informatique, et leur signature par le président du tribunal et le juge ou conseiller rapporteur et le greffier selon le cas, ainsi que la possibilité de recevoir des copies numérisées

des décisions judiciaires, et la possibilité pour les personnes handicapées d'obtenir une copie sur demande adressée par voie électronique au président du tribunal chargé de la réglementation (art. 632) ;

- L'adoption de la notification électronique des décisions judiciaires au profit des parties via la plateforme électronique dans les cas prévus par la loi à ce sujet, en plus de la possibilité de la déclaration



de ces procédures par les comptes professionnels électroniques des parties sur son approbation (art. 633).

Et je vous rappelle que les nouvelles dispositions introduites par la loi sur la procédure civile sont d'une grande importance, car elle représente un axe stratégique pour le Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire, et une base essentielle pour renforcer l'efficacité judiciaire des décisions de justice, et renforcer la confiance des justiciables en leurs tribunaux, et une approche participative, et un gouvernement institutionnel pour garantir un procès équitable à tous, en plus d'améliorer la qualité de la justice et de diffuser la confiance dans le système judiciaire, et elle contribue à la réalisation des objectifs et des finalités de cette nouvelle loi.

Et à cet égard, je vous demande d'accorder l'attention nécessaire à la mise en œuvre de cette loi, et ce, en prenant toutes les mesures et dispositions nécessaires pour encadrer son entrée en vigueur à partir du 24 décembre 2026. Je demande également à Messieurs les Présidents et Dames les Présidentes des tribunaux de première instance de superviser leur administration, et de leur permettre de passer du format papier au format électronique, et à cet égard, le Conseil veillera à organiser des réunions cadres et des séminaux scientifiques visant à assimiler les dispositions juridiques nécessaires, et à résoudre tous les problèmes juridiques résultant de son application, et à approfondir et à suivre en permanence le travail judiciaire, et l'exercice de votre rôle dans la facilitation des procédures judiciaires et juridiques saines et solides, et l'approbation du Secrétaire Général du Conseil pour toutes les mesures que vous prendrez à cet égard, et les initiatives que vous entreprendrez pour résoudre les problèmes ou difficultés qui pourraient survenir. Et le Conseil suivra en permanence la mise en œuvre de cette nouvelle loi, et elle sera exploitée à travers des procédures complémentaires pour sa mise en œuvre, et de notre part, nous continuerons à communiquer avec vous pour tout besoin urgent. Et la paix.

Le Secrétaire Général Le Président
Du Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire
Mohammed Abdennabaoui